

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت -
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

مدى ملائمة التحليل والتقييم المالي للمؤسسات

في اعتماد القروض البنكية الاستثمارية

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت) -

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

- تخصص محاسبة مالية -

تحت إشراف:

الأستاذ: روشو عبد القادر

من إعداد الطالبين:

مركان محمد البشير

قاسمي محمد ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
جلط ابراهيم	أستاذ مساعد أ	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت -	رئيسا
روشو عبد القادر	أستاذ مساعد أ	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت -	مقررا
بلحسين لخضر	أستاذ مساعد أ	المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت -	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 - 2016



Arabic calligraphy in red, featuring a large, ornate central design. The text is highly stylized and appears to be a religious or historical inscription, possibly related to the Basmala (Bismillah). The calligraphy is set within a decorative frame, with small red triangles at the bottom corners.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العظيم

الآية 85 من سورة الإسراء

الكمال لله سبحانه عزّ وجلّ، والعصمة للأنبياء، والخطأ والنسيان من صفات

الإنسان، وما دام هذا حالنا وتلك هي صفاتنا، فلا غرر إذا ظهر أو تبدى لأي مطلع

على هذا البحث نقص أو غموض أو لبس، فنحن نرحب بكل الانتقادات

والتوجيهات المفيدة.

الهدايا

الحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله، وآله وصحبه ومن ولاة، مستمنحا من الله
هداية ورشدا، وتسديدا لخطاي، وتوفيقا هو أسمى ما تسمو إليه مناي

قال الشاعر: العلم بيني بيوتا لا عماد لها *** والجهل يهدم بيوت العز والشرف

أهدي ثمرة العلم و المعرفة

إلى أغلى امرأة عندي رمز للمحبة والعطاء والحنان، أمي في التربية رحمة الله عليها

إلى التي حملتني في جوفها تسع *** ورعت حتى أصبح الشبل سبع
بين أحضانها يتربع علمي *** ومن أجلها يخفق فؤادي

والدتي العزيزة

إلى من علمني الصبر والشموخ، إلى من دفعني وزرع في نفسي الأمل، والدي الكريم

إلى أولادي الأعزاء

إلى زوجتي أم أولادي

إلى كل أفراد العائلة أخي وأخواتي الذين أرى فيهم كياني ووجداني

إلى كل الأهل والأقارب

إلى الذين أكن لهم كل المحبة والاحترام أصدقائي وزملائي

مركان مُجَّد البشير

الهدايا

الحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله، وآله وصحبه ومن ولاة، مستمنحا من الله
هداية ورشدا، وتسديدا لخطاي، وتوفيقا هو أسمى ما تسمو إليه مناي

قال الشاعر: العلم بيني بيوتا لا عماد لها *** والجهل يهدم بيوت العز والشرف

أهدي ثمرة العلم و المعرفة

إلى التي حملتني في جوفها تسع *** ورعت حتى أصبح الشبل سبع
بين أحضانها يتربع علمي *** ومن أجلها يخفق فؤادي

والدتي العزيزة

إلى من علمني الصبر والشموخ، إلى من دفعني وزرع في نفسي الأمل، والدي الكريم

إلى كل أفراد العائلة إخوتي وأخواتي الذين أرى فيهم كياني ووجداني

إلى كل الأهل والأقارب

إلى الذين أكن لهم كل المحبة والاحترام أصدقائي وزملائي

قاسمي مُجَّد ميلود

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله تعالى نحمدك ونشكرك، كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، اللهم أعنا على
ذكرك، وشكرك وحسن عبادتك.

بداية نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر المشرف
الأستاذ روشو عبد القادر الذي لم ييخل علينا بالنصائح والإرشادات، وطالما قدم لنا العون
والمساعدة.

إلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيسمسيلت وعلى رأسهم السيد مدير الوكالة.

وفي الأخير إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد وقريب.

الملخص

الملخص:

تعتبر المؤسسات عصب الحياة الاقتصادية للدول كونها من أهم وأبرز الأعوان الاقتصاديين المكونين للدورة الاقتصادية الكاملة، وذلك لما تُسهِمُ به من خلق للثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مختلف أنشطتها التجارية والإنتاجية والخدماتية. إلا أن مباشرتها لأنشطتها الأساسية بشكل سليم وفعالية وأداء متميزين، لا يتم إلا من خلال قيامها بمجموعة من المشاريع الاستثمارية والتي تمكنها من مزاولة نشاطها، والتي يقوم البنك في أغلب الأحيان بتمويلها من خلال القرض البنكي الاستثماري. إلا أن البنك لا يُقدِّمُ على منح القرض لتمويل المشروع الاستثماري للمؤسسة، إلا بعد تقييمه لطلب القرض البنكي الاستثماري، وذلك من أجل التحقق من جدوى المشروع الاستثماري اعتمادا على مجموعة من الأدوات والمعايير المالية المستعملة لذلك الغرض. فإقدام البنك على تمويل المشروع الاستثماري الخاص بالمؤسسة يعتمد على ملاءمة التحليل والتقييم المالي للمؤسسة، أي ملاءمة الأدوات والمعايير المالية المستعملة في التحليل والتقييم المالي من طرف البنك للمؤسسات وللمشاريع الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة، المشروع، الاستثمار، التمويل، القروض، التحليل، التقييم.

الفهرس

الصفحة	
	البسمة
	آية قرآنية
	الإهداءات
	كلمة شكر و تقدير
	الملخص
<u>I</u>	الفهرس
<u>IV</u>	قائمة الأشكال
<u>V</u>	قائمة الجداول
<u>VII</u>	قائمة الملاحق
<u>VIII</u>	قائمة الاختصارات و الرموز
<u>IX</u>	الكلمات المفتاح
أ -	المقدمة العامة
<u>01</u>	الفصل الأول: مدخل عام
<u>03</u>	المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية و البنوك التجارية
<u>03</u>	المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية
<u>05</u>	المطلب الثاني: البنوك التجارية
<u>07</u>	المطلب الثالث: العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنوك التجارية
<u>08</u>	المبحث الثاني: التمويل و الاستثمار
<u>08</u>	المطلب الأول: التمويل
<u>09</u>	المطلب الثاني: الاستثمار
<u>10</u>	المطلب الثالث: التمويل الاستثماري

<u>11</u>	المبحث الثالث: القروض
<u>11</u>	المطلب الأول: تعريف القروض و تصنيفاتها
<u>13</u>	المطلب الثاني: قروض الاستثمار
<u>14</u>	المطلب الثالث: مراحل تقديم القروض الاستثمارية
<u>20</u>	الفصل الثاني: عموميات حول التحليل المالي
<u>22</u>	المبحث الأول: عموميات مفاهيمية
<u>22</u>	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و بعده الاستراتيجي
<u>23</u>	المطلب الثاني: تطور التحليل المالي و استعمالاته
<u>26</u>	المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي و منهجيته
<u>27</u>	المبحث الثاني: عموميات توضيحية
<u>27</u>	المطلب الأول: أهمية التحليل المالي و أهدافه
<u>28</u>	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي و متطلباته
<u>29</u>	المطلب الثالث: معايير التحليل المالي و مقوماته
<u>31</u>	المبحث الثالث: عموميات عملية
<u>31</u>	المطلب الأول: مصادر معلومات التحليل المالي
<u>34</u>	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي
<u>37</u>	المطلب الثالث: دور التحليل المالي و خطواته
<u>40</u>	الفصل الثالث: أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل القوائم المالية
<u>42</u>	المبحث الأول: القوائم المالية
<u>42</u>	المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية
<u>44</u>	المطلب الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
<u>46</u>	المطلب الثالث: مقارنة مكونات القوائم المالية ما بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي
<u>49</u>	المبحث الثاني: التحليل المالي الكلاسيكي و التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي
<u>49</u>	المطلب الأول: التحليل المالي الكلاسيكي

<u>51</u>	المطلب الثاني: التحليل المالي في ظل كل من معايير IFRS و النظام المحاسبي المالي
<u>53</u>	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة
<u>54</u>	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
<u>54</u>	المطلب الأول: الميزانية المالية و حساب النتائج
<u>57</u>	المطلب الثاني: التحليل المالي الساكن
<u>65</u>	المطلب الثالث: التحليل المالي الديناميكي
<u>68</u>	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية
<u>70</u>	المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية
<u>70</u>	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره
<u>72</u>	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية
<u>76</u>	المطلب الثالث: وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وصفه بلغة الأرقام
<u>77</u>	المبحث الثاني: لمحة عن المؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري
<u>77</u>	المطلب الأول: الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري
<u>78</u>	المطلب الثاني: الدراسة السوقية و التقنية للمشروع الاستثماري
<u>81</u>	المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري
<u>88</u>	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري
<u>88</u>	المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية
<u>90</u>	المطلب الثاني: التحليل المالي للميزانيات المالية و حسابات النتائج
<u>97</u>	المطلب الثالث: قرار البنك فيما يخص التمويل، و المشاكل التي قد تواجهه أثناء التمويل
<u>99</u>	الخاتمة العامة
<u>100</u>	قائمة المصادر و المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
74	هيكل المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	01
75	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال	02
76	الهيكل التنظيمي للبدر وكالة تيسميسيلت -544-	03

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	المعنى
SCF	النظام المحاسبي المالي
AFC	التحليل المالي التقليدي
FRN	رأس المال العامل الصافي
BFR	احتياج رأس المال العامل
TRN	الخزينة الصافية
AFF	التحليل المالي الوظيفي
TER	جدول الاستخدامات والموارد
TFT	جدول تدفقات الخزينة
TPFF	جدول التدفقات المالية المتعدد السنوات
RF	النسب المالية
MS	الأساليب الإحصائية
MM	الأساليب الرياضية
ASR	تحليل التعادل
AL	تحليل الرفع
AQ	المنهج النوعي
AFVM	التحليل المالي للأوراق المالية
AFPEF	التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي
DP	الفترة المحددة
RN ₁	العوائد الصافية
I ₀	تكاليف الاستثمار الأولية
DR	فترة الاسترداد

Cash-flow	التدفقات النقدية	CF
Taux de rendement comptable	معدل العائد المحاسبي	TRC
Average Net Rate of Return	صافي معدل العائد المتوسط	ANRR
Cash-flow actualisé	التدفقات النقدية المحينة	CFA
Valeur actuelle nette	صافي القيمة الحالية	VAN
Taux d'actualisé	معدل التحيين	t
Taux de rendement interne	معدل المردود الداخلي	TRI
Indice de profitabilité	مؤشر الربحية	IP
Valeur actuelle nette global	القيمة الحالية الصافية الإجمالية	VANG
Taux de rendement interne global	معدل المردودية الداخلي الإجمالي	TRIG
Indice de profitabilité global	مؤشر الربحية الإجمالي	IPG
Banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
Petites et moyennes entreprises/ Petites et moyennes industries	المؤسسات الصغيرة والمتوسط	PME/PMI
International financial reporting standards	المعايير الدولية للإبلاغ المالي	IFRS
International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية	IAS

المقدمة العامة

تمهيد

+ لعصرنة اقتصاد وطني مواكب للركب الاقتصادي العالمي، يستوجب وجود تكامل اقتصادي بين جميع منظماته، و الذي لا يتم إلا بواسطة وجود و تناسق مجموعة من القطاعات الاقتصادية المهمة، و التي من أهمها المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات المالية و النقدية، فالمؤسسات الاقتصادية تكمن وظيفتها الأساسية في العمليات التجارية و الإنتاجية و الصناعية و الخدمائية، أما المؤسسات المالية و النقدية فوظيفتها الأساسية تكمن في توفير السيولة النقدية و المالية لشتى القطاعات الأخرى.

+ إلا أن المؤسسات الاقتصادية عند قيامها بنشاطها الاعتيادي، أو عند محاولتها تطوير هياكلها القاعدية، أو التوسع من خلال القيام باستثمارات جديدة، فقد لا تستطيع القيام بذلك بالاعتماد على مواردها المالية الخاصة، خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات على المدى المتوسط و الطويل، فهاته الأخيرة بطبيعة الحال تحتاج إلى غلاف مالي ضخم للقيام بها و حتى عند متابعتها، و عليه فهي تحتاج إلى موارد مالية خارجية، أي ممول خارجي، فالممول الخارجي التقليدي هو البنوك التجارية التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية و النقدية، و التي من أهم وظائفها تمويل المؤسسات الاقتصادية على المدى المتوسط و الطويل.

+ إلا أن ذلك التمويل الذي تقوم به البنوك التجارية للمؤسسات الاقتصادية، لا يكون بدون مقابل، و إنما يكون مقابل فائدة تتحصل عليه البنوك التجارية من عند المؤسسات الاقتصادية و هو ما يسمى بالتكلفة المالية للقروض، و الذي يحسب على أساس معدل فائدة مطبق من قبل البنك، فهذا الأخير عند قيامه بعملية التمويل مقابل حصوله على الفائدة فهو يقوم بعملية الإقراض، و هنا تظهر إحدى المهام الأساسية للبنوك و التي هي تقديم القروض بشتى أنواعها، و بما أنها تقدم لغرض تمويل الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل، فنوع القرض في هذه الحالة هو القرض الاستثماري، و الذي يقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الأجل التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية على المدى المتوسط و الطويل، و التي تتعدى عادة ثلاثة سنوات حتى 05 أو 07 سنوات فأكثر. و عليه تعتبر القروض الاستثمارية وسيلة هامة للقيام بالاستثمارات ذات الآفاق البعيدة في شتى الميادين الاقتصادية، و التي تتطلب دراسة و تخطيط، و جهاز مالي قادر على متابعة و تغطية التكاليف.

+ إلا أن البنوك لا تستطيع المغامرة بتقديم القروض الاستثمارية لغرض تمويل المؤسسات الاقتصادية، بدون معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، و الذي لا يتم إلا من خلال دراسات دقيقة و جد صارمة لكل ما يتعلق بالمؤسسة (الوضعية المالية للمؤسسة)، بحيث أن تلك الدراسات تتم من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة. و من بين التقنيات المستعملة في تحليل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية خاصة على مستوى البنوك، نجد التحليل المالي، فهذا الأخير يعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، و الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح لزاما على البنك التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في اتخاذ القرار بتمويلها.

+ و مع بدأ المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الآونة الأخيرة انتهاج و تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مسك محاسباتها وفق النظام المحاسبي المالي الصادر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، أدى ذلك إلى تغيرات جوهرية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، و كذلك في محتواها و ترتيب الحسابات داخلها، و التي يجب التذكير بأنها المعطيات و المدونات المالية اللازمة و المستعملة في التحليل المالي، و بالتالي هذا الأخير يتم من خلال تحليل مراكز القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي.

1- إشكالية البحث:

+ و عليه عند قيام المؤسسات الاقتصادية بطلب تمويل مشاريعها الاستثمارية من طرف البنوك، فإن هذه الأخيرة لا تقوم بذلك إلا بعد دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، و التي لا تتم إلا من خلال استعمال تقنيات التحليل المالي المخصصة في تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل قوائمها المالية الممسوكة وفق النظام المحاسبي المالي. و على ضوء النتائج المتحصل عليها من خلال تقنيات التحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة، فإن للبنك القرار في تمويل أو عدم تمويل المشروع الاستثماري للمؤسسة الاقتصادية بما يتناسب مع ما يحققه من فوائد و عدم الوقوع في مشاكل عدم استرجاع القرض بفوائده.

من خلال كل ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يعتبر التحليل المالي أداة فعالة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قصد اتخاذ قرار منح

القرض الاستثماري؟

و تبعا لهذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الطالبة للقرض الاستثماري؟
- و هل يمكن اعتبار أدوات التحليل المالي تلك كفيلة وحدها لاتخاذ قرار التمويل و منح القرض الاستثماري؟
- عند القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسة، و في حالة الحصول على نتائج مقبولة، فهل هذا كافي باتخاذ قرار التمويل و منح القرض الاستثماري؟
- و هل يجب اتخاذ إجراءات أخرى قبل اتخاذ قرار التمويل من طرف البنك؟

2- فرضيات البحث:

+ رغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات السابقة الذكر في منظور الإشكالية، فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن بعض التساؤلات من خلال تبني فرضيات تعكس قناعتنا من منظور احتمالي مرتفع، و لهذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: لا يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية كفيلا وحده باتخاذ قرار التمويل و منح القرض الاستثماري.
- الفرضية ثانية: لا تعتبر نتائج التحليل المالي دليلا قاطعا على ربحية و نجاعة القرض الاستثماري، و إنما يجب على البنك القيام بعمليات تقييمية أخرى و اتخاذ إجراءات احترازية قبل قيامه بعملية التمويل.

3- موضوع البحث:

+ يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " مدى ملاءمة التحليل والتقييم المالي للمؤسسات في اعتماد القروض البنكية الاستثمارية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت) - " أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل قوائمها المالية المسوكة وفق النظام المحاسبي المالي، كما يتناول هذا البحث أيضا دراسة حالة عن قرض استثماري.

4- أسباب و دوافع اختيار البحث:

+ تتمثل الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الدوافع الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بقضايا التسيير و التحليل للوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- الرغبة في التطرق إلى التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.
- الاختصاص الدراسي الذي مكنا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.

- الدوافع الموضوعية:

- أهمية الموضوع و خاصة في ظل التحولات الحالية فيما يخص تطبيق معايير نظام المحاسبة الدولية.
- ازدهار و تنوع و تطور الاستثمارات، و ضرورة تحديث الطرق الفعالة في تحديد ربحيتها.
- أردنا من خلال هذا الموضوع إبراز أهمية الإلمام بأغلب أدوات التحليل المالي من أجل تحليل القروض الاستثمارية.

5- أهمية البحث:

+ تكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للبنوك و كذلك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي تتأهب للسير في ركب اقتصاد السوق، خاصة مع تطبيق نظام المعايير المحاسبية الدولية.

6- أهداف الدراسة:

+ نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- إبراز فعالية التحليل المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- التطرق بالتفصيل لأدوات التحليل المالي و التعرف عليها.
- دور التحليل المالي في المساعدة على اتخاذ قرارات منح القروض الاستثمارية.
- أهمية التحليل المالي في معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.

7- المنهج المتبع:

+ نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي في الجانب النظري لوصف ماهية كل من المؤسسات الاقتصادية و البنوك التجارية و التمويل و القروض و التحليل المالي، أما في الجانب التطبيقي نعتمد كذلك على المنهج الوصفي للوصف و التعريف بالبنك محل الدراسة في المبحث الأول بالضبط، و المنهج الوصفي التحليلي في المبحثين اللاحقين الذي تم فيهما التطرق إلى دراسة الحالة.

8- حدود الدراسة:

+ تكمن حدود الدراسة فيما يلي:

- الإطار الزمني: يمكن حصر الحدود الزمنية للدراسة في 03 سنوات الأخيرة إذا كانت المؤسسة تزاوّل نشاطها فعلياً منذ 03 سنوات أو أكثر، أو 05 سنوات التقديرية القادمة إذا كانت المؤسسة في بداية النشأة.
- الإطار المكاني: تتم دراسة المشروع على مستوى البنك (بنك الفلاحة و التنمية الريفيّة، وكالة تيسميسيلت) الذي يدرس مشروع تمويل المؤسسة الاقتصادية.

9- صعوبات البحث:

+ جمع كل المعلومات الحقيقية اللازمة على مستوى البنك.

10- الدراسات السابقة:

+ في حدود علم الباحث تعتبر الدراسات المتعلقة بالمجال نفسه قليلة إلى حد ما، و تم تناول بعض الجوانب المرتبطة بالموضوع من قبل، كالتالي:

- إدريس بطاهر، أهمية التحليل المالي في البنك لقياس خطر القرض، مذكرة ليسانس في قسم علوم التسيير تخصص مالية، جامعة المدية (مركز جامعي في تلك الفترة)، دفعة 2007. كانت إشكالية البحث: ما مدى أهمية تقنية التحليل المالي كأداة مستخدمة من قبل البنوك لقياس مختلف مخاطر القرض؟. و كانت الخلاصة: التحليل المالي و من خلال نسبه و مؤشرات يعتبر أداة غاية في الأهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقروض، و التي تضمن الاستمرارية لهذه الأخيرة من جهة و تضمن تمويل المؤسسات الفاعلة و التي تمارس نشاطات ملائمة من جهة أخرى.

- سيدهم جميلة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس في قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة المدية (مركز جامعي في تلك الفترة)، دفعة 2006. كانت إشكالية البحث: ما هو دور التحليل المالي في توضيح السياسة المالية للمؤسسات الاقتصادية؟. و كانت الخلاصة: يمكن القول أن التحليل المالي أداة فعالة في دراسة وتحديد الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، حيث يساعد المسيرين في تحقيق هدفين أساسيين هما: معرفة التوازنات المالية، وكذا تحديد المردودية في الوقت الحالي والمستقبلي. و كما أنه أداة تسيير لا يمكن الاستغناء عنها في تسيير أي مؤسسة، ومجرد غيابها يجر إلى ظهور عدة أخطاء في اتخاذ القرارات الصائبة.

- عابد نصيرة و طاهري مليكة و شنايت نسمة، تحليل الوضعية و الأداء المالي للمؤسسة باستخدام القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-، مذكرة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، دفعة

2011. كانت إشكالية البحث: ما مدى فعالية معلومات القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية و تقييم أداء المؤسسة؟. و كانت الخلاصة: القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF 2007)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، دفعة 2009. كانت الإشكالية: كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية؟. و كانت الخلاصة: + مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) يجد المحلل المالي نفسه أمام جداول مالية تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائدا في المخطط المحاسبي الوطني (PCN). + النظام المحاسبي المالي (SCF) سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة و تغيير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى، حيث أصبحت تمثل مصدر المعلومة المالية.

- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة-، رسالة ماجستير، جامعة منتوري -قسنطينة-، دفعة 2012. كانت الإشكالية: هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات و أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟. و كانت الخلاصة: إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي. حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية.

- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل و الاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، دفعة 2008. كانت الإشكالية: ما هي المعايير و الأسس التي تستند إليها البنوك الإسلامية عند اتخاذها للقرارات التمويلية و الاستثمارية؟ و ما مدى فعاليتها الاقتصادية؟. و كانت الخلاصة (من بين عناصرها): إن الفرق الأساسي و الواضح بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تقييم و اختيار المشروعات يكمن في تركيز البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة على ضرورة السلامة الشرعية و الاجتماعية التي يجب توافرها في المشروعات المطلوب تمويلها أو المشاركة فيها.

- يحياوي مفيدة و عريف عبد الرزاق، أثر المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS على التحليل المالي بالمؤسسة، الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي و المالي الجديد SCF في ظل معايير المحاسبة الدولية

تجارب، تطبيقات و آفاق-، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010. كانت الإشكالية: ما الذي ستقدمه هذه المعايير الجديدة في جانب التحليل المالي؟. و كانت الخلاصة: سيصبح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات غنيا جدا، فإذا كان بعض المحللين، حاليا، يركزون على حساب النتيجة، فإن معايير IAS-IFRS تعيد النظر في النتيجة بسبب بعض الاتفاقات المحاسبية، فعلى ما يبدو سيفضل المحللون جانب تدفقات الخزينة المستقلة عن هذه الاتفاقات المحاسبية.

11- أدوات البحث و مصادر البيانات:

1) المصادر الأساسية:

1. المقابلة: من خلال المقابلة مباشرة و طرح الأسئلة أمام المصالح المختصة في التحليل المالي على مستوى البنك محل الدراسة.
2. الملاحظة المنظمة: من خلال الإطلاع المباشر على المستندات و الوثائق و النصوص التنظيمية و المتعلقة بموضوع البحث على مستوى البنك.
3. العينة: من خلال أخذ عينة عن قرض استثماري على مستوى البنك، و المقدمة من طرف مؤسسة اقتصادية.

2) المصادر الثانوية:

1. الكتب (كتب المصادر و المراجع): مجموعة من الكتب الاقتصادية.
2. المجلات العلمية المحكمة: مجموعة من المجلات و المنشورات العلمية الاقتصادية المحكمة.
3. البحوث الجامعية: مجموعة من المذكرات و الرسائل و الأطروحات و الملتقيات الاقتصادية.

12- تقسيمات البحث:

- + تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول نظرية و فصل تطبيقي، كالتالي:
- فصل أول يتعلق بمدخل عام: بحيث تم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى كل من المؤسسات الاقتصادية و البنوك التجارية و العلاقة بينهما، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى كل من التمويل و الاستثمار و

التمويل الاستثماري، أما في المبحث الثالث تناولنا القروض و بشيء من التفصيل تعرضنا إلى القروض الاستثمارية.

- فصل ثاني يتعلق ببعض العموميات حول التحليل المالي: بحيث تطرقنا في المبحث الأول من الناحية المفاهيمية إلى كل من مفهوم التحليل المالي و بعده الاستراتيجي، ثم تطور التحليل المالي و استعمالاته، ثم وظائف التحليل المالي و منهجيته، أما في المبحث الثاني تكلمنا من الناحية التوضيحية عن أهمية التحليل المالي و أهدافه، ثم مجالات التحليل المالي و متطلباته، ثم معايير التحليل المالي و مقوماته، أما في المبحث الثالث فتحدثنا من الناحية العملية عن مصادر معلومات التحليل المالي، ثم الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي، ثم دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض و خطواته.

- فصل ثالث يتعلق بأدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل القوائم المالية: بحيث تكلمنا في المبحث الأول عن القوائم المالية، خاصة في ظل النظام المحاسبي المالي، ثم أجرينا مقارنة عن مكونات القوائم المالية ما بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي، أما في المبحث الثاني فتحدثنا عن التحليل المالي الكلاسيكي و التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، أما في المبحث الثالث فتعرضنا إلى أدوات التحليل المالي، بداية بالميزانية المالية و حساب النتائج، ثم أدوات التحليل المالي الساكن، و في الأخير أدوات التحليل المالي الديناميكي.

- فصل رابع يتعلق بالدراسة التطبيقية: بحيث تعرضنا في المبحث الأول إلى لمحة عامة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا و تحدثنا بصفة شاملة عن المؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري، أما في المبحث الثالث فقد قمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري، ثم تناولنا حديثنا عن قرار البنك فيما يخص التمويل و تقديم القرض الاستثماري بناء عن نتائج التحليلات السابقة الذكر، ثم تحديد المشاكل التي قد تواجه البنك أثناء منح القرض الاستثماري.

الفصل الأول:

مدخل عام

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وبالتالي فهي تسيطر على الحياة الاقتصادية بأكملها في عصرنا الحديث، الشيء الذي جعلها محل اهتمام الكثير من الباحثين، وباعتبارها متعاملا اقتصاديا ذو دور فعال في المجتمع يدفعنا هذا للتفكير في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والإنساني، ويقدر ما يتوفر لديها من قدرات إنتاجية و تنظيم دائم، يدفعها هذا لإنتاج منتجات تتمثل في سلع وخدمات تعرضها في السوق، وتتداول لإشباع وتلبية رغبات و حاجيات المستهلكين من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أنا البنوك التجارية تعتبر من أهم المؤسسات النقدية و المالية المساهمة في عجلة النمو الاقتصادي و المالي داخل الدولة، و ذلك من خلال الوظائف الهامة التي تقوم بها خاصة عمليات التمويل و توفير السيولة، بحيث أنها تعتبر الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية و لنشاطاتها الاستغلالية و التوسعية و الاستثمارية، خاصة ما تعلق منها بالمدى المتوسط و الطويل و المتمثل في المشاريع الاستثمارية، بحيث أن هذا الأخير و نظرا لطول المدة المستغرقة في إنشائه و استغلال عوائده و كذلك نظرا للغلاف المالي الضخم الذي يحتاجه، فان المؤسسات الاقتصادية تجد صعوبة في تسخير الأموال اللازمة له، و بالتالي فهي تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية كالبنوك التجارية، بحيث أن هذا الأخير يقوم بتوفير التمويل الاستثماري اللازم لذلك من خلال القروض الاستثمارية و التي تكون وفق شروط و مراحل و إجراءات يقوم البنك التجاري باتخاذها.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية و البنوك التجارية

المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية:

يمكن تعريف المؤسسة على أنها: "الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها"¹. كما يعرفها مكتب العمل الدولي على أنها "كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة"². كما يمكن تعريفها كما يلي: "تعرف المؤسسة على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق (زمكاني)"³.

2- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتصف المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص من أهمها ما يلي⁴: الشخصية القانونية المستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛ تمثل وجود ذمة وتعتبر مركزا لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتمتلك القدرة على الإنتاج، حيث تنسق بين عوامل الإنتاج وتختار السلع التي ترغب في إنتاجها؛ تتعرض لعنصر المخاطرة المرتبط بحالة عدم التأكد وعلى هذا يجب أن تكون قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف مواتية وعمالة كافية ويجب أن تكون قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛ تكون بحوزتها وسائل مادية ومالية وبشرية تحدد حجمها وقدرتها التنافسية ومن ثم فإن تغيير هذه الوسائل يعتبر قرارا حاسما يتوقف عليه مستقبلها؛ التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين على سبيل المثال؛ تعمل على ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛ لا بد أن تكون مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فهي لا توجد منعزلة؛ هي وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

1 - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 24.

2 - نفس المرجع، ص 25.

3 - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 25.

4 - عمر صخري، مرجع سابق، ص ص: 25-26.

الفرع الثاني: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية و وظائفها

1- تصنيفات المؤسسة الاقتصادية:

تصنف المؤسسات حسب عدة معايير منها: الشكل القانوني، الحجم، نوع النشاط الممارس و الملكية.

1-1- حسب الشكل القانوني: تقسم حسب هذا المعيار إلى شركات الأشخاص وشركات الأموال.

1-2- حسب الحجم: يمكن تصنيفها حسب حجم العمال مثلا إلى: المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المتوسطة، المؤسسات الكبيرة، المؤسسات الكبيرة جدا.

1-3- حسب النشاط الأساسي الممارس: وتقسّم المؤسسات بحسب هذا المعيار إلى: مؤسسات القطاع الأول (الفلاحية و المنجمية)، مؤسسات القطاع الثاني (الصناعية)، مؤسسات القطاع الثالث (تجارية، خدماتية و مالية)، مؤسسات القطاع الرابع (الاتصالات و الإعلام الآلي).

1-4- حسب الملكية: تصنف المؤسسات طبقا لهذا المعيار حسب طبيعة ملكية رأس المال، و تتمثل في: المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية، المؤسسات المختلطة.

2- وظائف المؤسسة الاقتصادية:

تتمثل أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

2-1- وظيفة الإنتاج: و هي الوظيفة الفنية الأساسية في المؤسسة التي تهتم بتوليف عناصر الإنتاج المتواجدة لخلق السلع والخدمات¹.

2-2- وظيفة التسويق: و هذه الوظيفة تلي وظيفة الإنتاج حيث تساعد المؤسسة على تصريف منتجاتها وتتولى عرضها على المستهلك، اجتذابه وترغيبه في الشراء.

2-3- الوظيفة الإدارية: و هي الوظيفة التي تسمح بتعبئة كل قدرات المؤسسة على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف العامة.

2-4- الوظيفة الاجتماعية: تعمل هذه الوظيفة على تسيير الموارد البشرية بعدما تعمل على اجتذاب العمال الأكفاء، ومن ثم وضع السياسات الكفيلة بتربيتهم وتطويرهم، وزيادة ارتباطهم الوثيق بالمؤسسة و فيما بينهم.

2-5- الوظيفة المالية: تتمثل في المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال بالكميات المناسبة والتكلفة الملائمة في الوقت المناسب، والعمل على إنفاقها بطريقة عقلانية لتحقيق أغراض المؤسسة التي تصبوا إليها، الشيء الذي يعكس مدى أهمية هذه الوظيفة بالنسبة للوظائف الأخرى.

¹ - زينب حوري، تقييم الأداء في منشأة صناعية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 1989، ص 13.

المطلب الثاني: البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

قبل التطرق إلى البنوك التجارية سوف نقوم بالاستهلال بكل ما يتعلق بالبنوك. بحيث أن نشأة البنوك تعود إلى الفترة ما بين القرن الثالث عشر و القرن الرابع عشر، خاصة في مدن البندقية و جنوا و برشلونة بعد ازدهار المدن الإيطالية. و لعل الظهور الحقيقي للبنوك نشأ من خلال تطور نشاط الصاغة الذين كانوا يقبلون إيداع الذهب و المعادن الثمينة لديهم، مقابل إيصالات إيداع، و تدريجيا لاحظ هؤلاء الصاغة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا في التداول، وفاءً لبعض الالتزامات المطلوبة من حامل إيصال الإيداع، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم لاسم لآخر بحضور الطرفين، و فيما بعد بمجرد التظهير، و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله التي انبثق منها الشيك. و عليه تطورت وظائف و نشاطات البنك مع مرور الزمن، ليُعرف على أنه: "تلك المؤسسات التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الأخيرة في منح القروض و السلفات"¹. كما تعرف كذلك على أنها "إدارات تضع شبائيك تحت تصرف الجمهور وهذا لتلقي الودائع ومنح القروض"². و عليه يمكن القول بأن البنك هو منشأة مالية تلعب دور جد فعال في الاقتصاد الوطني، و ذلك باستقبال رؤوس الأموال من طرف الأفراد والمؤسسات و استعمالها في عملية الإقراض، وهذا مقابل فائدة لقاء هذه الخدمة. و في ظل تطور الاقتصاد العالمي والتغيرات الحاصلة في الميادين المالية، الاقتصادية والسياسية، أصبح من الضروري إعادة تنظيم عمل البنوك لكل دولة متطورة. كما أن الأحداث المالية التي يجسدها إفلاس البنوك التي تشغل أموال زبائنها بغير عقلانية، بالإضافة إلى تخصص القطاعات الاقتصادية (فلاحة، صناعة، خدمات) كان وراء القواعد الجديدة التي تضبط اليوم عمل البنوك وتخصصها، وهكذا ظهرت البنوك التجارية، و التي تقوم بدور الوساطة المالية بين المقترضين والمقرضين فنجد المادة 114 من قانون النقد والقرض (القانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990) تعرف البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من القانون سالف الذكر (10/90)، و بالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية³: جمع الودائع من الجمهور؛ منح القروض؛ توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

الفرع الثاني: وظائف و أنواع البنوك التجارية

¹ - شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 23.

² - محمد معروف و عبد القادر بولال، التمويل البنكي للاستثمارات، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 1999، ص 09.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة 2005، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 216.

1- وظائف البنوك التجارية:

تتمثل الوظيفة الرئيسية للبنوك في استقبال الودائع وتقديم القروض ويتفرع من هذين الشقين وظائف وخدمات حديثة، يستوجب على البنك أداؤها وبأفضل الطرق بغرض البقاء والاستمرار في وسط تسوده المنافسة الكبيرة والتكنولوجيا الحديثة، بما يحقق المساهمة في خلق الجو المناسب والتنمية وتطوير اقتصاديات البلاد¹، وتمثل هذه الوظائف في:

1-1- الوظائف التقليدية: و هي تلك التي ظهرت مع ظهور أول مصرف ولم تضحل مع تطوره وتمثل في تلقي أو استقبال الودائع وتقديم القروض (تعتبر هذه الوظيفة من أهم وأخطر وظائف البنوك²).

1-2- الوظائف الحديثة: تلعب البنوك التجارية دورا قياديا في تحقيق التنمية والازدهار ولذلك يجب مواكبة النشاط المصرفي لمتطلبات التطور في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، الاجتماعي وحتى المعلوماتي ويمكن حصر هذه الوظائف في ما يلي: التعامل بالأوراق التجارية، التعامل بالأوراق المالية، شراء و بيع العملات الأجنبية، التعامل بالاعتمادات المستندية، تسويق الخدمات المصرفية.

2- أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية حسب طبيعة التخصص بصفة عامة إلى أربعة أنواع³: بنوك تجارية (ائتمان) (مهمته استقبال الودائع و منح قروض قصيرة الأجل و خلق الودائع)، بنوك الاستثمار (تختص في الائتمان المتوسط والطويل الأجل وعملياتها موجهة لتكوين أو تحديد رأس المال الثابت كالبضائع والعقارات)، بنوك الادخار و التوفير (تقوم بتجميع مدخرات الأفراد)، بنوك الأعمال (تقتصر عملياتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت عن طريق إقراضها أو الاشتراك في رأسمالها).

و كما يمكن تقسيم البنوك التجارية حسب الملكية إلى ثلاثة أنواع:

- البنوك العامة: هي بنوك وطنية، ملكيتها المطلقة تعود للدولة.
- البنوك الخاصة: هي بنوك خاصة محلية أو أجنبية، لا تعود ملكيتها للدولة، وإنما تكون تحت مراقبتها.
- البنوك المشتركة: هي بنوك مشتركة بين البنوك العامة و البنوك الأجنبية.

المطلب الثالث: العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية و البنوك التجارية

¹ - صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الآداب للطباعة و النشر، بيروت، 1997، ص 167.

² - صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 20.

³ - شاعر القزويني، مرجع سابق، ص ص: 31-32.

الفرع الأول: المؤسسة الاقتصادية مصدر ودائع للبنوك التجارية

كما قلنا سابقا تعتبر تلقي الودائع من أهم الوظائف التقليدية للبنوك التجارية، و من أهم مصادر تلقي الودائع نجد المؤسسات الاقتصادية و التي تقوم بفتح حسابات مصرفية في البنوك التجارية، و ذلك من أجل وضع أموالها في البنك من أجل الحماية و الضمان من جهة، و تسيير و مسك عملياتها المالية من خلال عمليات الدفع و التحصيل لصالح المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى. و يمكن أن تتخذ تلك الودائع عدة أشكال و التي من أهمها: **الودائع الجارية** (و هي عبارة أن أموال مودعة من طرف المؤسسات الاقتصادية لدى البنوك التجارية، ليس لها تاريخ استحقاق و على البنك أن يدفع قيمتها كليا أو جزئيا بمجرد مطالبة المؤسسة بها و ذلك من خلال وسيلة السحب التي تأخذ عادة شكل الشيك. و لا ينجم عن تلقي و احتفاظ البنك بهذه الودائع دفع فائدة للمؤسسة الاقتصادية نظير ذلك بل يجب على هاته الأخيرة دفع مصاريف مسك الحساب)؛ و **الودائع لأجل** (و هي عبارة أن أموال مودعة من طرف المؤسسات الاقتصادية لدى البنوك التجارية، لها تاريخ استحقاق، تودع لدى البنك التجاري على ألا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها مع البنك، و يقوم البنك بدفع فوائد عالية عليها تشجعا لجذب عدد أكبر ممكن منها، و أن أي سحب منها قبل تاريخ الاستحقاق يعرض المودع إلى عقوبة تأخذ عادة شكل التخفيض في سعر الفائدة الممنوح أو المفروض).

الفرع الثاني: البنوك التجارية مصدر تمويل للمؤسسة الاقتصادية

عند قيام المؤسسات الاقتصادية بنشاطاتها العادية أو الغير العادية أو حتى الاستثمارية، فإنها تجد نفسها في بعض الأحيان غير قادرة على التغطية المالية لتلك النشاطات خاصة ما تعلق منها على المدى المتوسط و الطويل، و بالتالي تحتاج إلى التمويل سواء أكان داخليا أو خارجيا، بحيث أن هذا الأخير يكون مقدم من طرف مصدر خارجي، و الذي يكون في العادة البنوك التجارية. إذا تعتبر البنوك التجارية مصدر تمويل للمؤسسة الاقتصادية، و يكون ذلك التمويل على شكل قروض مقدمة من طرف البنك التجاري للمؤسسة الاقتصادية، و كما قلنا سابقا تعتبر عملية منح القروض من أهم الوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية، إلا أن تلك القروض تتخذ عدة أشكال و التي من أهمها: **قروض الاستغلال** (و هي قروض قصيرة الأجل توجه لتمويل الأصول المتداولة في ميزانية المؤسسة الاقتصادية)؛ **قروض الاستثمار** (و هي قروض متوسطة و طويلة الأجل توجه لتمويل الأصول الثابتة في ميزانية المؤسسة الاقتصادية)؛ و **القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية** (و تتمثل في القروض الموجهة لتمويل الاستيراد و الصادرات، و هي قروض قصيرة الأجل).

المبحث الثاني: التمويل و الاستثمار

المطلب الأول: التمويل

الفرع الأول: تعريف التمويل

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص أو عام، كما يعرفه البعض على أنه إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها. ومن خلال ذلك نستخلص أن التمويل خاص بالمبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات، و أن التمويل يكون بالمبالغ المطلوبة لا أكثر و لا أقل، و الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة أو العامة، و أن يقدم التمويل في الوقت المناسب، أي في أوقات الحاجة إليه. و تبرز أهميته في كونه يؤمن و يسهل انتقال الفوائض النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي لها عجز مالي.

الفرع الثاني: تصنيفات التمويل

للمويل تصنيفات مختلفة تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إليه مثل: زاوية المدة التي يستغرقها التمويل، زاوية مصدر الحصول عليه، زاوية الغرض الذي يستخدم من أجله.

1-1- زاوية المدة التي يستغرقها التمويل: حسب هذه الزاوية ينقسم التمويل إلى: **تمويل قصير الأجل** (هي الأموال التي لا تتعدى مدة استعمالها سنة)؛ **تمويل متوسط الأجل** (وهو في الغالب موجه لشراء المعدات و التجهيزات مدته تتراوح ما بين سنتين إلى سبع سنوات)؛ و **تمويل طويل الأجل** (و يضم الأموال التي تزيد مدتها عن 7 سنوات، و غالبا ما تمنحه مؤسسات متخصصة (بنوك الاستثمار) لقاء ضمانات، أو رهن عقاري).

1-2- زاوية مصدر الحصول عليه: حسب هذه الزاوية ينقسم التمويل إلى: **تمويل ذاتي** (و يقصد به الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من عملياتها التجارية أو من مصادر داخلية)؛ و **تمويل خارجي** (هي تلك الآتية من مصادر خارجية (البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة) بالإضافة إلى الأوراق المالية التي تطرحها المؤسسة في السوق المالي (محليا أم أجنبيا) بواسطة التزامات مالية (سندات، أسهم)).

1-3- زاوية الغرض من استخدامه: حسب هذه الزاوية ينقسم التمويل إلى: **تمويل الاستغلال** (هي الأموال المخصصة لمواجهة الاحتياجات و كافة النفقات المتعلقة بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة)؛ و **تمويل الاستثمار** (و يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات و التركيبات).

المطلب الثاني: الاستثمار

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الاستثمار هو تلك العملية التي تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة، و هي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج و معداته و إما على عقارات، و عليه فالاستثمار عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، و يتم عادة هذا الإنفاق مرة واحدة في بداية المدة مما يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسة، و بينما تكون العائدات متقطعة و تندفق خلال سنوات عمر الاستثمار. و يختلف مفهوم الاستثمار عن مفهوم التوظيف لأننا نقصد بعملية التوظيف ادخار الودائع أو شراء الأسهم و هذا من اختصاص المدخر، أما عملية الاستثمار فهي من اختصاص المنظم الساهر على تسيير المشروع.

الفرع الثاني: تصنيفات الاستثمار

هناك تصنيفات عديدة للاستثمار و التي من أهمها:

- 1- الاستثمار الإنتاجي (الحقيقي): هي مبالغ مالية موجهة لإعادة الإنتاج و توسيعه قصد تجهيز القطاعات الاقتصادية بالآلات و المعدات الضرورية و إنشاء مصانع جديدة للرفع من الطاقات الإنتاجية فهذا النوع من الاستثمارات مرتبط مباشرة بالنشاط الإنتاجي للمؤسسة الصناعية و التجارية إذ أن لها مساهمة مباشرة في الإنتاج.
 - 2- الاستثمار الغير إنتاجي (الظاهري): هي المبالغ الاستثمارية التي تنفق دون أي زيادة في الطاقة الإنتاجية أي دون مردودية و تتمثل خاصة في نفقات الأشغال العمومية كبناء الطرق و الموانئ و المدارس، و بعبارة أخرى الاستثمارات الغير المنتجة مرتبطة بإنتاج السلع و الخدمات التي تحقق من طرف الأعوان الاقتصاديين غير المؤسسات الصناعية و التجارية، إذ هي الاستثمارات الخاصة بالدولة عموما.
 - 3- الاستثمار المالي: ينحصر في التعامل بالأوراق المالية عن طريق شراء أسهم و سندات و انتقال ملكيتها من عون اقتصادي إلى آخر و ذلك مرورا عبر السوق المالي.
 - 4- الاستثمار الصافي: و هو عبارة عن العملية المؤدية إلى تراكم رأس المال و إلى رفع القدرة الإنتاجية.
- الاستثمار الصافي = الاستثمار الإجمالي - الاستثمار التعويضي
- 5- الاستثمار التعويضي: و هو الاستثمار الذي يهدف إلى إبقاء رأس المال على مستواه الأصلي و ذلك بالتعويض رأس المال القديم إلى رأس المال الجديد.

المطلب الثالث: التمويل الاستثماري

الفرع الأول: مفهوم التمويل الاستثماري

و تلجأ إليه المؤسسة بفعل الحاجة للعنصر البشري أو المادي في الإنتاج أو كليهما على المدى المتوسط و الطويل، و هذا التمويل لا بد له من موارد لها صفة ادخارية، أي موضوعة خارج الدورة الاقتصادية و تتولاه بنوك متخصصة و هو يتخذ شكل ائتمان متوسط و طويل الأجل.

الفرع الثاني: أشكال التمويل الاستثماري

1- تمويل استثماري متوسط الأجل: و هو ذلك النوع من التمويل الذي تمتد مدته إلى فترة تتراوح ما بين السنة و السبع سنوات، و ينقسم هذا النوع إلى:

1-1- قروض مباشرة متوسطة الأجل: و عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار السنوات، و يطلق على أقساط السداد بمدفوعات الاهتلاك، بالإضافة إلى ذلك فعادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بنوع آخر من أنواع الضمانات، و مصدر هذه القروض هي البنوك و شركات التأمين.

1-2- التمويل بالاستئجار: تهدف معظم المنشآت إلى استخدام المعدات و المباني، و نظريا فإن الاستئجار يشبه الاقتراض إلى حد كبير، و يترتب عليه دفع أموال مثل الاقتراض.

2- تمويل استثماري طويل الأجل: و هو ذلك النوع من التمويل الذي تمتد مدته إلى فترة أكثر من سبع سنوات حتى عشرين سنة، و ينقسم إلى:

1-2- أموال الملكية: و تتضمن: **الأسهم العادية** (هي عبارة عن حق الملكية في الشركة، و حاملوها لهم الحق في الاشتراك في مجلس الإدارة باعتبارهم أعضاء في الجمعية العامة، و لهم الحق حتى في مراقبة حسابات الشركة)؛ **الأسهم الممتازة** (و هي الأسهم التي يحصل حاملوها على الربح سواء كانت النتيجة السنوية ربح أو الخسارة، و في حالة التصفية يحصلون على نصيبهم قبل حاملي الأسهم العادية)؛ **الأرباح المحجوزة** (تعتبر الأرباح المحجوزة من مصادر التمويل الداخلي، و هي الأرباح الغير موزعة على المالكين و المحتفظ بها).

2-2- الأموال المقترضة: و تتضمن: **السندات** (تعتبر أموال مقترضة تستخدم في التمويل طويل الأجل، و تمثل دين اتجاه الشركة التي أصدرتها لصالح حاملها الذي له الحق في فائدة معينة مسبقا تؤخذ دوريا أو بعد نهاية المدة كاملة)؛ و **القروض الطويلة الأجل** (مصدرها البنوك، و في غالب الأحيان بنوك الاستثمار، و هذا النوع من القروض يمول التجهيزات التي يكون مدة اهتلاكها أكثر من سبع سنوات¹).

المبحث الثالث: القروض

المطلب الأول: تعريف القروض و تصنيفاتها

¹ - محمد صالح الخناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص: 401-402.

الفرع الأول: تعريف القروض

القرض كلمة مخصصة للعمليات المالية، التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية سواء كانت بنكا أو مؤسسة مالية و المقترض. فالقروض هي: "أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (البنك) بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، ويعده بإرجاعها إياه مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، وهذا بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين"¹.

و تعرف القروض البنكية كذلك: "بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها"².

كما أن القروض هي كذلك مبالغ من المال يضعها المقرض ويسمى الدائن بين أيدي المقترض ويسمى المدين لمدة معينة، ولغرض معين بالذات أو غير معين، وعلى أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه، كما قد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون ويتم استكمال القرض بموجب عقد يتم تحريره بين البنك والمقترض، ويتضمن كافة الشروط التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين و تشمل: مقدار القرض و مدته؛ سعر الفائدة على القرض و العمولة إن وجدت؛ طريقة صرف القرض دفعة واحدة أو على دفعات وتاريخ هذه الدفعات و شروطها؛ الغرض من القرض وطريقة سداده هل سيكون بدفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات و بتواريخ مختلفة؛ نوع الضمان المقدم مقابل القرض³.

الفرع الثاني: تصنيفات القروض

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، ومن هذا يمكن تصنيفها وفق مدتها إلى (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل) أو حسب وظيفتها الاقتصادية و طبيعة موضوع التمويل (من حيث الغرض)، أو من حيث المصدر.

1- من حيث المدة: و تنقسم إلى: **قروض قصيرة الأجل** (و هي التي لا تتجاوز سنة كحد أقصى، و تتخذ عدة أشكال و التي من أهمها نجد خصم الأوراق التجارية، اعتمادات الصندوق (و التي لها عدة صور كاعتماد البريد الوارد، اعتماد الموسم، تسهيلات الصندوق مثل المكشوف و التوطين)، بطاقة الائتمان، القروض الشخصية، الاعتماد بالقبول، الاعتماد المستندي)؛ **قروض متوسطة الأجل** (توجه لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبعة سنوات مثل الآلات و المعدات، وسائل النقل، تجهيزات الإنتاج بصفة عامة)؛ و

¹ - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 55.

² - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 103.

³ - أحمد نبيل الشمري، مبادئ في العلوم المصرفية دراسة تطبيقية و عملية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1981، ص 98.

قروض طويلة الأجل (توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي تفوق في الغالب سبعة سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، و هي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات) أراضي و مباني) و نظرا لطبيعة هذه القروض و مبلغ الدخل و المدة الطويلة، تقوم بها المؤسسات المتخصصة لاعتمادها في توفير الأموال اللازمة على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية الائتمانية عادة على جمعها).

2- من حيث المصدر: و تتمثل في: **القرض الداخلي** (هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتها، و تتمتع الدول بالنسبة لهذه القروض بحرية كبيرة إذ أنها تضع شروط القروض المختلفة، فتحدد مدة القرض، كيفية السداد، معدل الفائدة. و القروض الداخلية لا تزيد من مجموع القوة الشرائية في الدولة لأن كمية النقد تبقى على حالها و كل ما يتم هو تحويل القوة الشرائية من جهة إلى أخرى داخل الدولة)؛ **القرض الخارجي** (هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية أو من شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الخارج و تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لحاجتها إلى رؤوس أموال و عدم كفاية المدخرات الوطنية، و كذا حاجتها إلى العملات الأجنبية لتغطية العجز أو دعم عملتها. و للقروض الخارجية زيادة في القوة الشرائية عن طريق إضافة كمية نقد جديدة إلى ما هو موجود بحوزة الدولة).

3- من حيث الغرض: و تنقسم إلى: **قروض الإنتاج** (هي عبارة عن مبالغ مالية توجه نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تلجأ المؤسسة لطلب قرض من البنك لتمويل قطاع الصناعة الذي يحتاج إلى مواد أولية و آلات تحويلية و غيرها من الوسائل الضرورية أو لتمويل محصولها الزراعي الذي يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد عن طريق الزيادة في الإنتاج، و كذا تمويل قطاع التجارة الذي يقتصر مجال تعاملاته على التصدير و الاستيراد)؛ **قروض استهلاكية** (تمنح هذه القروض للأفراد الذين يكونون بحاجة إلى أموال، هي ذات طابع شخصي بشكل عام، هدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالزبائن أي حاجات استهلاكية لغرض إشباع منفعة)؛ و **قروض الاستثمار** (هي عبارة عن مبالغ مالية تستخدم لتمويل الاستثمار و الرفع من الإمكانيات المستخدمة، فهدف المؤسسة و البنك على حد سواء هو تحقيق الربح، و يتمثل نشاط القروض الاستثمارية في تمويل القطاعات و الأنشطة الاقتصادية كتمويل الإنتاج و التجهيزات أو تمويل مشاريع البناء نظرا لارتفاع معدل العائد الناجم عنها بغض النظر عن الجوانب الأخرى).

المطلب الثاني: قروض الاستثمار

الفرع الأول: تعريف قروض الاستثمار و أنواعها

1- تعريف قروض الاستثمار:

هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد التحضيرات و توسيع الأصول الثابتة، و تتميز هذه القروض بطول مدتها و مبالغها الضخمة و أسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب و السداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط).

2- أنواع قروض الاستثمار:

كما يمكن تصنيف هذه القروض إلى نوعين: **قروض متوسطة الآجال** (تتراوح مدة هذه القروض ما بين سنتين و سبع سنوات أحياناً، و هي موجهة لتمويل عمليات شراء المعدات مثلاً)؛ و **قروض طويلة الأجل** (تزيد مدة هذه القروض عن خمس و سبع سنوات، تمنح عادة مقابل رهن عقاري. و مبلغ هذا القرض لا يتجاوز 70٪ من مبلغ المشروع و مدته لا تتجاوز 20 سنة فهي ترتبط بإمكانيات المقترض على السداد).

الفرع الثاني: أسباب اللجوء إلى قروض الاستثمار و أهدافها

1- أسباب اللجوء إلى قروض الاستثمار:

بحيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تلجأ إلى هذا النوع من القروض بسبب: ارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية؛ ارتفاع أجور العمال، و حجم المديونية المتزايدة مع انخفاض الأرباح يؤدي إلى ضعف القدرة المالية للمؤسسة؛ تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض لعدم كفاية مواردها الذاتية و ذلك من أجل سد حاجيات المشروع الاستثماري؛ ليس من الضروري أن تلجأ المؤسسة إلى قروض الاستثمار بسبب العجز، حيث يمكنها ذلك بهدف الحصول على فوائد أكبر، كأن تقوم المؤسسة بتمويل استثمارها عن طريق قرض بمعدل فائدة 8٪ في حين توظف أموالها في بنك بمعدل 10٪، و بهذا تحقق المؤسسة ربح بنسبة 2٪ إضافة إلى الأرباح المنتظرة من المشروع.

2- أهداف قروض الاستثمار:

و الهدف منها هو أهمها: تسمح للمؤسسة القيام بعملية الصيانة و التجديد المتتالية؛ تسمح بمسايرة التطور التكنولوجي العالي عن طريق إدخال وسائل تقنية أكثر تطوراً؛ ترمي إلى توسيع نشاط المؤسسة بزيادة معدات جديدة ذات مردودية كبيرة؛ ترفع من مكانة المؤسسة بين المؤسسات و تضمن مستقبلها نتيجة الأرباح المحققة من المشروع؛ زيادة الإنتاج و الإنتاجية يخلق مشاريع استثمارية جديدة.

المطلب الثالث: مراحل تقديم القروض الاستثمارية

الفرع الأول: شروط منح القرض الاستثماري و الضمانات المقدمة

1- شروط منح القرض الاستثماري:

قبل أن يتخذ البنك القرار النهائي لمنح أو عدم منح القرض يجب عليه القيام بدراسة شاملة لوضعية طالب القرض و سمعته و مدى ملائمة الضمانات المقدمة من طرفه مع القرض المطلوب، أي التأكد من قدرة كفاءة العميل على تسديد الالتزام التعاقدية في الأجل المتفق عليه. و يمنح البنك القرض للعميل الذي تتوفر فيه الشروط التالية: له سجل تجاري يبين نشاطه؛ يجب أن يكون لديه حساب بنكي؛ يوضح هدف اقتراض هذه الأموال (غرض استثنائي)؛ ليس له طلب قرض في بنك آخر؛ له السمعة و الكفاءة المهنية تمكنه من كسب ثقة البنك؛ زيارة المنشأة الطالبة للقرض ضرورية لمعرفة مكانتها و قدرتها الإنتاجية؛ يركز البنك على الميزانية الأخيرة و تحليلها بدراسة مختلف بياناتها. بحيث يجب على كلا الجانبين (المؤسسة الاقتصادية الطالبة للقرض الاستثماري و البنك التجاري) القيام بما يلي:

1/ جانب المؤسسة: تكوين ملف طلب القرض من خلال:

1/1/ إعداد الوثيقة التقو اقتصادية: يقوم المختص المالي بإعداد وثيقة تحدد احتياجات المؤسسة المختلفة موضحا فيها مبلغ القرض و كذا غرضه ثم يقدمها إلى مجلس إدارة المؤسسة للمصادقة عليها.

2/1/ تقديم الملف إلى البنك: توضح المؤسسة احتياجاتها و حالتها المالية للبنك من خلال تقديم ملف يتكون من: طلب خطي من طرف الزبون موضحا فيه مبلغ القرض و هدفه، أما إذا كانت شركة يوضح نشاطها، اسم و حصة كل شريك مساهم؛ نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛ شهادة الوضعية الضريبية؛ الميزانيات التقديرية للسنوات التي يتم فيها استرجاع القرض؛ جداول حسابات النتائج للسنوات التي يتم فيها استرجاع القرض.

2/ جانب البنك: يتعين عليه جمع المعلومات الائتمانية من المصادر التالية:

1/2/ المقابلة الشخصية مع المقترض: يقوم البنك بمقابلة العميل شخصا و أهم الموضوعات التي يطلب إيضاها هو غرض القرض المطلوب و برامج التسديد، حتى يتسنى معرفة ما إذا كان القرض و أجله يتماشيان مع سياسة الإقراض التي يتبعها البنك.

2/2/ زيارة المنشأة الطالبة للقرض: و تعطي زيارة المنشأة فكرة عامة عن أحوالها و سير العمل بها سواء من النواحي الإنتاجية أو التجارية، و لهذا من الضروري التعرف على ما يلي: موقع المنشأة و حالة المباني و مدى كفايتها لاحتياجات المنشأة و التوسع في المستقبل؛ حالة الآلات و المعدات المستخدمة و مدى كفايتها، و أسلوب توزيعها؛ العمالة المستخدمة و مدى طاقتها الإنتاجية و حجم أجورها نسبة إلى إجمالي التكلفة؛ الهيكل التنظيمي الداخلي للمنشأة؛ المتعاملون مع المنشأة من بائعين و مشترين، و شروط الشراء و البيع التي يجري

التعامل على أساسها، و أسلوب التسويق المتبع؛ حالة المخازن و المخزون من الخامات و السلع المنتجة، و مدى توافر إحتياطات الأمن ضد مختلف المخاطر.

3/2/ الاستعلام من البنوك: تتبادل البنوك المعلومات بشأن العملاء في حدود معينة، فيتم الإفصاح عن التسهيلات التي تتمتع بها المنشأة في البنك، و طرق السداد المتفق عليها و الضمانات التي تقابلها، و تنفيذ هذه المعلومات كثيرا خاصة إذا سبق للمنشأة الطالبة للقرض التعامل مع بنوك أخرى أو تم رفض طلبها للائتمان.

4/2/ الاستعلام من الموردين و المنافسين: يحصل البنك على أسماء أهم الموردين من المنشأة الطالبة للقرض ليستفسر منهم عن قيمة الدين الواجب تسديده من طرف المنشأة و الوقوف على مقدرتها في سداد هذا الالتزام في الأجل المحدد، و يتم الاستعلام أحيانا من المنشآت المنافسة للاستفسار عن مركز المنشأة في السوق و مدى جودة منتجاتها.

5/2/ تقارير مجلس إدارة المنشأة المقترضة: يقدم مجلس إدارة المنشأة (خاصة شركات المساهمة) تقريرا سنويا يرفع إلى الجمعية العمومية للمساهمين يوضح نتائج النشاط الذي حققته المنشأة و السياسات و القرارات الهامة، و المشاكل و العقبات التي تواجهها في العمل في المستقبل. و تعتبر هذه التقارير مصدرا من مصادر المعلومات التي تفيد في دراسة المخاطر الائتمانية المختلفة.

2- الضمانات المقدمة:

تقدم الدراسة الإستراتيجية و التحليل المالي للمؤسسة التي تطلب القرض معلومات ثمينة عن هذه المؤسسة تسمح للبنك بتقييم وضعيتها و إمكانياتها، و تقدير إمكانية حدوث الخطر و نوعه و درجته و بناء على هذا التقرير يقرر فيما إذا كان يقبل منح القرض أو يمتنع عن ذلك، و باعتبار الخطر عنصرا ملازما للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية، أو استبعاد إمكانية حدوثه ما دامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده و من أجل زيادة الاحتياط قد يلجأ البنك فضلا عن الدراسات السابقة إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض، و يمكن على العموم تصنيف هذه الضمانات إلى صنفين: ضمانات شخصية؛ و ضمانات حقيقية.

2-1- الضمانات الشخصية: تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يتعهدون بالتسديد عوض المدين في حال عدم قدرته على الوفاء بالتزامه في التاريخ الاستحقاق، و على هذا الأمان فالضمان الشخصي يستلزم وجود طرف ثالث للقيام بدور الضامن، و من أهم الضمانات نجد:

2-1-1- الكفالة: الكفالة نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق و ينبغي أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام بدقة ووضوح (موضوع الضمان، مدة الضمان، الشخص المدين أو المكفول، الشخص الكافل، أهمية و حدود الالتزام).

2-1-2- الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد، و منه فالهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق، و الأوراق التي يسري عليها هذا النوع من الضمان هي: السند لأمر، السفتجة، الشيكات.

2-1-3- تأمين الاعتماد: و تقوم به شركة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر عدم الوفاء بمبلغ الاعتماد.

2-2- الضمانات الحقيقية: تركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان و المتمثل في عناصر مادية ذات قيمة تعطي على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية، و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض حيث يمكن للبنك بيع هذه الأشياء عند عدم قدرة المدين على التسديد في تاريخ الاستحقاق وفقا للقانون التجاري الجزائري، يمكن أن يأخذ الضمان أحد الشكلين: الرهن الحيازي؛ و الرهن العقاري.

2-2-1- الرهن الحيازي: يتعلق هذا النوع من الرهن بالأشياء المنقولة، فهو عقد يتعهد فيه المدين لدائنه بامتلاك شيئا عينيا مقابل مبلغ القرض، و ذلك لتحويله إلى أموال لاسترجاع أمواله المهتدة بالضيق في حالة العجز عن التسديد. و في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين: الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز؛ و الرهن الحيازي للمحل التجاري.

2-2-2- الرهن العقاري: الرهن العقاري عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، و لا يتم الرهن إلا على عقار يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه و قابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معيناً بدقة من حيث طبيعته و موقعه و ذلك في عقد الرهن، و إذا حل أجل الاستحقاق و لم يقم المدين بالتسديد يمكن للدائن أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار بعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالديون المستحقة عليه، أن يقوم بنزع ملكية العقار منه و يطلب بيعه في الآجال وفقا للأشكال و الإجراءات القانونية.

الفرع الثاني: إجراءات البنوك التجارية في منح القروض الاستثمارية

تمر عملية منح القروض بالإجراءات التي يتخذها البنك وفقا للخطوات التالية:

- 1- الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف العميل لمعرفة إذا كانت تتوفر فيه الصلاحية المبدئية للتمويل وفقا لسياسة الإقراض في البنك، و كذا غرض القرض و أجل الاستحقاق، و أسلوب السداد. و على ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي أما الاستمرار في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله، و الرفض يكون عادة بالنسبة للطلبات التي لا تلائم البنك إما لعدم قانونيتها أو لضخامة مبالغها، و هو ما يتعين إيضاحه للعميل حتى يشعر بجدية البنك في معاملة طلبه.
- 2- التحليل الائتماني للقرض: بعد رفض الطلبات التي لا تتلاءم مع سياسة البنك، يقيم الطلبات المتبقية عن طريق جمع المعلومات التي يتم الحصول عليها من مختلف المصادر و التي تبرز شخصية العميل و سمعته، و كذلك دراسة الوضعية المالية للعميل باستخدام مختلف النسب و حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة، وهذا ما يفصح عن قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر السداد التي يمكنه اللجوء إليها للسداد، كبيع المخزون السلعي، الأصول الثابتة أو الاقتراض من مصادر أخرى.
- 3- مرحلة التفاوض مع العميل: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب و استنادا للمعلومات التي تم تجميعها و التحليل المالي تقوم إدارة القرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفاوضات مع العميل، حيث يدور مضمون هذه المفاوضات حول مبلغ القرض و غرضه، مدته، أسلوب سداده، أهم الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة، و يكون التفاوض وفقا لشروط البنك لضمان استرجاع المبلغ الأصلي للقرض و الفوائد المترتبة عليه.
- 4- اتخاذ القرار النهائي: يقوم البنك بطرح شروطه على العميل في مرحلة التفاوض التي تنتهي بقبوله أو عدم قبوله لها، و بهذا يتم استبعاد عدد آخر من الملفات، أما الملفات التي تم التوصل معها إلى اتفاق موحد و موافقة العميل على جميع شروط البنك بما في ذلك سعر الفائدة، تقوم السلطة المختصة بمنح القرض و المتكونة من مدير الوكالة، رئيس المصلحة، نائب المدير بتوقيع الاتفاق. و بصدر القرار النهائي بمنح القرض يتم تجهيز اتفاقية القرض التي تتضمن سعر الفائدة و العمولات المحددة، و يعتبر القرض المقدم تدفق نقدي خارجي.
- 5- صرف القرض: قبل أن يتسلم المقترض مبلغ القرض يشترط عليه توقيع الاتفاقية و التقديم الفعلي للضمانات و استفاء الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية.

6- متابعة القرض: في هذه المرحلة يراقب البنك سيرورة عمل المنشأة، فهي تستهدف الاطمئنان على نوعية و جودة المنتوجات و عدم حدوث حوادث أو طوارئ من شأنها عرقلة نشاط المؤسسة، و بالتالي التأثير على التزاماتها اتجاه البنك فيما يخص سداد القرض و فوائده.

7- تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الطرق التي تنص عليها الاتفاقية، و يتم إبلاغ إدارة التدفقات النقدية لتقوم بإدخال مبلغ القرض الأصلي و فوائده ضمن التدفقات الداخلية، و يكون هذا ما لم يرى في ضوء الظروف القائمة تجديد القرض في حالة حاجة المقترض إلى قروض إضافية لتمويل مشروعه الاستثماري مع محافظته على مركزه المالي و سمعته و كذا الضمانات المقدمة، أو تأجيل السداد إذا كان العميل غير قادرا على السداد في المدة المتفق عليها لأسباب خارجية لا دخل له فيها، فيقبل البنك التأجيل مع رفع معدل الفائدة السابق. و قد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد، و يظهر ذلك من خلال مدة السداد، فيقوم البنك بالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته.

خلاصة:

و عليه تعتبر القروض الاستثمارية من أهم صيغ التمويل التي تستعملها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية، خاصة ما تعلق منها بالاستثمارات التي تستغرق مدة طويلة الأجل و غلاف مالي ضخم لإنجازها، فالمؤسسات الاقتصادية لا تستطيع في بعض الأحيان الشروع في إنجاز مشاريعها الاستثمارية بالاعتماد على مواردها المالية الذاتية، و إنما تلجأ إلى طلب التمويل من ممولها التقليدي البنوك التجارية، هذا الأخير يقوم بذلك من خلال صيغة القروض الاستثمارية و بعد القيام بعدة إجراءات و التي تمر بعدة مراحل.

الفصل الثاني:

مفاهيم حول التحليل المالي

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى كل من المؤسسة الاقتصادية و البنوك التجارية و العلاقة الموجودة بينهما، و إلى كل من التمويل و الاستثمار و القروض، خاصة القروض الاستثمارية و مراحل تقديمها. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تقنية التحليل المالي بأغلب جوانبها و التي تستعمل بالخصوص من طرف البنوك التجارية لتقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و بعده الاستراتيجي

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

يتضمن مصطلح التحليل المالي إيجاد العلاقات ذات الدلالة بين أرصدة القوائم المالية فهو يشمل كل أنواع التحليل التفصيلي للبيانات المالية التاريخية قبل التخطيط للمستقبل أو قراءة الماضي للتنبؤ بالمستقبل¹. و هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنظمة، بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك و الإدارة و العاملين و المجتمع، و يتضمن هذا التعريف أن: التحليل المالي يتعلق بالأرصدة التاريخية بالقوائم المالية؛ التحليل المالي يسبق عملية التخطيط المالي². و باختلاف المفكرين تتعدد تعريف التحليل المالي، فهو: دراسة محاسبية (فهو فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقييم المعلومات التي تقيد المؤسسة)؛ دراسة تنبؤية (فهو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات و توضيح مداواتها، و تركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، و هو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل و تشخيص المشكلات و كذا الخطوط الواجب إتباعها³)؛ وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية (يعتبر خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي و السياسيات المختلفة التي تؤثر على الربح⁴).

الفرع الثاني: البعد الاستراتيجي للتحليل المالي

يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي و الأداء التشغيلي للمؤسسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية⁵: هل الموجودات (الأصول) تستخدم في مجالات مربحة؟ هل أن ربحية الأصول كافية لتغطية الالتزامات طويلة الأجل؟ هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية الالتزامات طويلة الأجل؟

المطلب الثاني: تطور التحليل المالي و استعمالاته

¹ - شعيب شنوف، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ص 11.
² - نفس المرجع، ص 11.
³ - حسن مجد كامل، التحليل المالي، دار النشر، 1986، ص 35.
⁴ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 78.
⁵ - عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، 2008، ص 19.

الفرع الأول: تطور التحليل المالي

بدأ الاهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية. وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل¹. و لكن مع تطور الصناعة والتجارة أتضح ضعف هذا التحليل، وظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة. و لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929،1933) أثر كبير في تطور تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي². و قد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما³: دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها؛ دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دقة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم. وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة. و قد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي، و أصبح كلا منهما مكملا للآخر. وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية⁴.

و هناك مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي⁵:

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 5.

² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988، ص 13.

³ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 5.

⁴ - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 14.

⁵ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص: 22-24.

الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفورات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها.

الائتمان: دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح. ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.

أسواق الأوراق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين. لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأهمية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

الفرع الثاني: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية¹:

¹ - هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000، ص ص: 159-160.

التخطيط المالي: تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة. وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

تحليل تقييم الأداء: تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.

التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

تحليل بعض الحالات الخاصة: من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي ومنهجيته

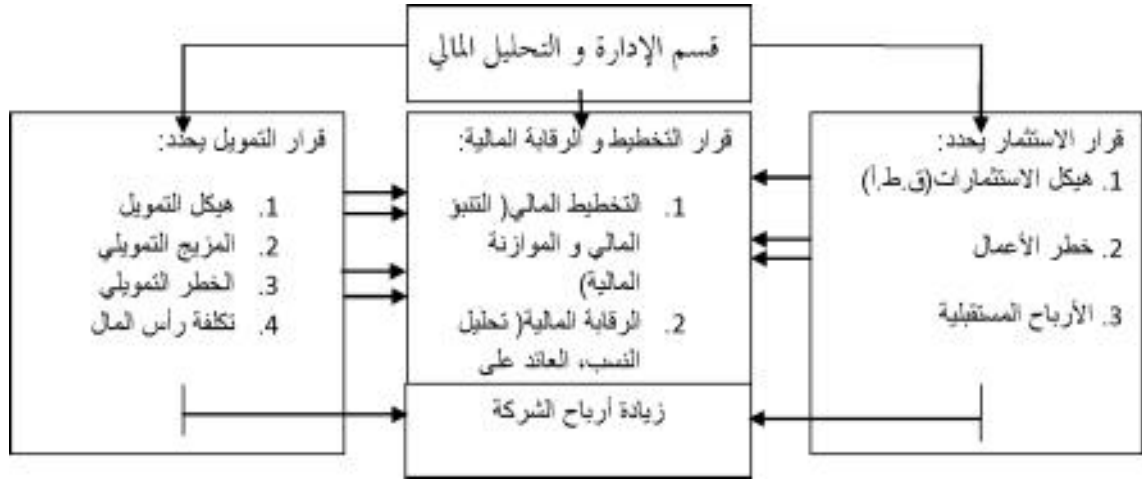
الفرع الأول: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة و مساعدة متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة

بالربح، و السير لتحقيق هدفها و بقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي: قرار التمويل، قرار الاستثمار، قرار التخطيط و الرقابة المالية¹.

الشكل التالي يوضح وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

الشكل رقم 01: وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات



المصدر: خلدون إبراهيم شريفات، ص 17

الفرع الثاني: منهجية التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفق خطوات منهجية و ذلك من خلال²: تحديد الهدف من التحليل المالي لتوفير الجهد و الوقت و التكلفة؛ تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها عملية التحليل؛ اختيار الأداة المناسبة للتحليل و المعيار المناسب للمقارنة؛ تشخيص أسباب الانحرافات و وضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها؛ تقييم خلاصة الموقف و اقتراح الحركة الإستراتيجية اللاحقة.

كما تتوقف جودة التحليل المالي على أربع عوامل: هدف و وجهة نظر المحلل؛ خبرة و قدرة و كفاءة المحلل؛ درجة الاهتمام و مدى التفصيل المطلوب؛ كم و كيف البيانات المتاحة للمحلل.

المبحث الثاني: عموميات توضيحية

المطلب الأول: أهمية التحليل المالي و أهدافه

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

¹ - خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 18.

² - عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 23.

تتمثل أهمية التحليل المالي في: يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛ تمكن الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها و ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛ اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛ يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛ تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها؛ الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛ الحكم على مدى إدارة المؤسسة.

و من الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي¹: تطور تكنولوجيا الإنتاج و التصنيع، هذا التطور جعل الشركات توظف موارد مالية كبيرة و لابد من تحقيق الأمتلية في استثمارها، و يتطلب ذلك عمليات التحليل و التقييم لجدوى تكنولوجيا الإنتاج و التصنيع؛ تطور و نضوج الأسواق المالية، إذ يعتبر التحليل المالي أداة فاعلة لتوسيع الخيارات الاستثمارية و قراءة البيانات المحاسبية و تحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

إضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تعظيم قيمة المنظمة و تحقيق مصالح الأفراد المعنية بنشاطها (الملاك، الإدارة، العاملين و المجتمع) فان التحليل المالي يهدف إلى²: التعرف على المركز المالي للمنظمة؛ تحديد المركز الائتماني؛ تعظيم القيمة الاستثمارية؛ اختبار مدى كفاءة و فعالية العمليات المختلفة؛ تحديد مدى صلاحية السياسات المالية المتبعة؛ تحديد مدى كفاءة إدارة المنظمة؛ الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية³؛ التنبؤ باحتمالات الفشل؛ يعتبر مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي، يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد و المعايير المحاسبية من جانب، و من جانب آخر أن بعض القوائم المالية قد تخضع للاجتهد و التقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل في الفترة الزمنية قيد التقييم و التحليل.

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي و متطلباته

الفرع الأول: مجالات التحليل المالي

¹ - عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، نفس المرجع، ص 18.

² - شعيب شوف، مرجع سابق، ص ص: 11-12.

³ - عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 21.

من بين مجالات التحليل المالي¹ نذكر: التحليل الاستثماري (يهدف إلى معرفة العائد على الاستثمار و هيكله الأموال الدائمة و معرفة مديونية المؤسسة على المدى الطويل و المدى القصير(السيولة))؛ التحليل الائتماني (يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة و التي يمكن أن يواجهها المقترض (البنوك، المؤسسات المالية...) و علاقته مع المقترض و تقييمها و اتخاذ القرارات انطلاقا من عملية التقييم)؛ تحليل الاندماج و الشراء (يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول المؤسسة المزمع شراؤها في حالة اندماج مؤسستين في مؤسسة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما)؛ تحليل تقييم الأداء (يشمل تحليل الربحية أو المردودية و كفاءة إدارة المؤسسة و الأداء المالي لها، إضافة إلى السيولة و اتجاهات النمو)؛ التحليل من أجل التخطيط (يعتبر التخطيط الاستراتيجي ضروريا لكل مؤسسة تريد و ترغب في البقاء في المنافسة، و يعتبر التحليل المالي من الوسائل المستخدمة في التخطيط الاستراتيجي).

الفرع الثاني: متطلبات التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي العديد من الأمور منها: حساب النسب المالية؛ و تفسير مدلولها و ذلك بتحديد معنى و مفهوم هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة و ما موقف المؤسسة منه، و هل هو في صالح المؤسسة أم لا؟. أي أنه يجب الإجابة على السؤالين التاليين: هل هذه النسبة مرتفعة أم منخفضة أم في المستوى الطبيعي؟ هل هذه النسبة في صالح المؤسسة أم لا؟. و للإجابة يتم المقارنة بين النسب التي حققتها المؤسسة، و تلك المحققة في المؤسسات المنافسة و المتماثلة في النشاط، فإذا تبين وجود انحراف كبير في مؤشرات المؤسسة عن غيرها دل ذلك على وجود مشكلة تستلزم القيام بتحليل مالي أعمق للتعرف على أسباب المشكلة و السعي لعلاجها. و قد يتم مقارنة مؤشرات سنة معينة مع ما تحقق في سنوات أخرى للوقوف على تطور الأوضاع المالية، لكن يرى البعض أنها مؤشرا مضللا، فأحيانا تظهر هذه المؤشرات تطورا في المؤسسة، و لكن بوتيرة أقل من المؤسسات الأخرى².

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي و مقوماته

الفرع الأول: معايير التحليل المالي

معايير التحليل المالي هي عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم على كفاءة و ملائمة نسبة معينة أو

¹ - شعيب شونوف، مرجع سابق، ص ص: 198-199.

² - نفس المرجع، ص 35.

رقم ما¹. ومن الأمثلة على هذه المعايير الرقم المعياري لنسبة التداول التي تساوي الواحد. و من المعروف عموماً أن هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة والتي يمكن ذكرها فيما يلي²: **معييار التحليل المالي المطلق** (و يعني المعيار المطلق، حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين، وهو بذلك يمثل خاصية متأصلة يأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المؤسسات، ويقاس به التقلبات الواقعية. يعود الاستخدام القليل لهذا المعيار إلى ابتعاده عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات، ويمكن اللجوء إلى هذا المعيار عند عدم وجود معايير أخرى ملائمة للمقارنة الموضوعية للنسب المحققة)؛ **معييار التحليل المالي للصناعة** (وهو المعيار الذي تصدره الاتحادات المهنية و الهيئات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة، ويعتبر هذا المعيار أكثر قرباً إلى الواقع من المعيار المطلق لأنه يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النشاط في ذلك النوع من الصناعة)؛ **معييار التحليل المالي التاريخي** (عبارة عن النسب و الأرقام التي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء مؤسسة معينة في الماضي، والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المؤسسة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن أدائها)؛ **معييار التحليل المالي المخطط** (يصمم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة، والذي يبنى على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات السابقة للإدارة والتي تمثل مؤشراً للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات . كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية . وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة). و من أجل أن يكون المعيار مقبولاً و ذو معنى، لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية: أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛ أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة؛ أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب.

و يمكن إيجاز استخدامات معايير التحليل المالي في النقاط التالية³: تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفاً كمياً؛ تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛ تحليل أداء المؤسسة المالي؛ كشف

1 - هيثم مجد الزعبي، مرجع سابق، ص 171.

2 - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص: 16-18.

3 - هيثم مجد الزعبي، مرجع سابق، ص 173.

الانحرافات؛ قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

الفرع الثاني: مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لا بد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. و بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي: أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛ أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها. و لكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي: أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛ أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية؛ تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لا بد وأن يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسباً، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها.

المبحث الثالث: عموميات عملية

المطلب الأول: مصادر معلومات التحليل المالي

الفرع الأول: الميزانية وحساب النتائج

تعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي، باختلاف المقاصد و الأهداف المراد الوصول إليها، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية تتمثل أساساً في البيانات و المكشوفات المحاسبية للمؤسسات، ومصادر

خارجية تتمثل في المؤشرات والمعطيات المستخلصة من محيط المؤسسة الاقتصادي والمالي¹، ومن بين هذه المصادر الميزانية و حساب النتائج.

1- الميزانية²: و تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة. تقدم الميزانية موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، تضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية، وينبغي أن تحتوي الميزانية على العناصر التالية³:

- في الأصول: و يضم التثبيات المعنوية؛ التثبيات العينية؛ الإهلاكات؛ المساهمات؛ الأصول المالية؛ المخزونات؛ أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛ الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبته مسبقا)؛ خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

- في الخصوم: و يضم رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) و الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛ الموردون والدائنون الآخرون؛ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛ خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا، تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم مزامنة أو على أساس واضح. هكذا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم والرصيد الصافي يقدم في الميزانية⁴.

2- حساب النتائج⁵: و هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة. و المعلومات المقدمة في حساب النتائج هي كالاتي: تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛ منتجات الأنشطة العادية؛ المنتوجات المالية والأعباء المالية؛ أعباء المستخدمين؛ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛ المخصصات

1 - مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 17.

2 - شعيب شنونف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008، ص 77.

3 - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد رقم 19، 2009، ص 23.

4 - نفس المرجع، ص 24.

5 - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، نفس المرجع، ص ص: 24-25.

للإهلاكات ولحسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛ المخصصات للإهلاكات ولحسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية؛ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتائج: إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل المقاصة؛ إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة؛ إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها.

الفرع الثاني: نواحي القصور في البيانات المحاسبية

على الرغم من أهمية البيانات المحاسبية كمصدر من مصادر البيانات المستعملة في التحليل المالي، إلا أن هناك حدودا معينة للاستفادة من هذه البيانات يمكن حصرها فيما يلي:

1- الطبيعة التحكمية لعملية القياس المحاسبي، ذلك على اعتبار أن الأرقام التي تحويها البيانات المحاسبية المنشورة هي محصلة لعمليات قياس تخضع مخرجاتها إلى حد كبير لنوع وطبيعة الأسس التي تتبعها المؤسسة بشأن الاعتراف بكل من الإيرادات والمصروفات، وكذلك لنوع الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في قياسها كالسياسات المتبعة مثلا في مجال اهتلاك الأصول الثابتة، تقييم المخزون السلعي... الخ. حيث يؤدي اختلاف هذه الطرق إلى اختلاف النتائج طبقا لكل طريقة، وهذا طبعا ينعكس على الميزانية العامة كما ينعكس أحيانا على جدول حسابات النتائج، هذا كله ينعكس بطبيعة الحال على مدى موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.

2- تعدد البيانات المحاسبية في ظل مجموعة من الفروض منها ثبات القوة الشرائية للنقود، وما يترتب على ذلك من أن قيمة الأصول بالميزانية يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة عن القيمة الحالية، كما أن نتيجة النشاط تتم على أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة النقود. حيث تترك هذه الفروض بصمات على طبيعة المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية، فتحد من استخدامها في اتخاذ القرارات، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرارات البيانات المستقبلية التي توفر له معلومات عن اتجاهات نشاط المؤسسة. كما أن التمسك بفرض ثبات وحدة النقد ومبدأ التكلفة التاريخية يجعل البيانات المالية المنشورة في فترات تسودها معدلات مرتفعة للتضخم تبدو مضللة، وغير صالحة للتحليل المالي خصوصا في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية مجال المقارنة طويلة نسبيا.

3- تعتبر البيانات المالية المنشورة ذات طبيعة كمية، ومع أن لهذه البيانات دور هام في اتخاذ القرارات، إلا أن البيانات الوصفية خاصة في مجال التحليل المالي لأغراض الائتمان لا تقل أهمية، لذا يجب على متخذي القرار في المؤسسة تدعيم البيانات الكمية بالبيانات الوصفية قصد الوصول إلى قرار سليم.

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من نتائج التحليل المالي

تعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف لآخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، ويمكن أن نورد هنا أهم هذه الأطراف وهي: الإدارة، المستثمرون الحاليون والمرقبون، الدائنون، البنوك..... الخ. كما يمكننا تقسيم هذه الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها.

الفرع الأول: الأطراف الداخلية

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظر لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها¹، و يمكن تصنيفها إلى ما يلي: **إدارة المؤسسة** (تتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها و التعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية أو فترة التحليل المالي، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المتوقعة، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معا باستخدام المؤشرات الاقتصادية الكمية، والنوعية التي تعرف في أدبيات الإدارة المالية بالمؤشرات المالية ثم تفسيرها أو استخدامها بشكلها البسيط أو المركب في معادلات رياضية أو إحصائية في بناء نماذج معينة و بالتالي تفسيرها تفسيراً مسبقاً بغية التوصية بمعالجة نواحي القصور وتطوير جوانب القوة منها)؛ **أصحاب المؤسسة** (و هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم)؛ **اتحاد العمال** (يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة).

الفرع الثاني: الأطراف الخارجية

هم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها إلا أنه يمكن أن يكون لهم مصلحة بنتائج التحليل مثل المستثمرون الحاليون و المتوقعون و المقرضون على اختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون، بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم علاقة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة، أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:

❖ **سماسرة الأوراق المالية:** يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي، إلى التعرف على ما يلي:

¹ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 26.

-التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة، أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم،

-أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

❖ **المستثمرون الحاليون والمتوقعون:** يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة. ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها المؤسسة و مقدار ما يتم توزيعه منها على أصحابها ، فلكي يرضى المستثمر عن أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباحها تماثل أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة وهذا ما يحققه التحليل المالي من خلال مقارنة أرباح المؤسسات داخل نفس الصناعة.

❖ **العملاء:** باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها، خاصة فترة الائتمان، مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان¹.

❖ **الموردون:** يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية².

❖ **الدائنون:** يقصد بالدائن كل من يكتسب في السندات الخاصة للمؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق³. فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين:

¹ - علي حنفي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص 75.

² - علي حنفي، نفس المرجع، ص75.

³ - نفس المرجع، ص63.

- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، مستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

❖ **الغرف التجارية:** تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية، ومعدلات أدائها وربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

❖ **المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية: التأكد من التقيد بالأنظمة و القوانين المعمول بها؛ تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛ مراقبة الأسعار.

❖ **بيوت الخبرة المالية:** تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادراتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أم من خارجها، و تقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضها وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتري بتلك الخدمات.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي و خطواته

الفرع الأول: دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القرض

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة.

ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل. وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي

للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية و هي¹: استثمار الموارد؛ ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد؛ تمويل الموارد المالية. ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية و هي²: اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم؛ توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة؛ تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية. إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم. وعليه فإن الواجب وكذلك التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة. في حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية:

مرحلة التصنيف: يقوم المحلل المالي في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزأين و هما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة و متجانسة حتى يتمكن من معالجتها.

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 26.

² - نفس المرجع، ص ص: 26-27.

مرحلة المقارنة: بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم و المركز المالي و تحري أسباب قيام هذه العلاقة.

مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات¹.

خلاصة:

و عليه يعتبر التحليل المالي من أهم التقنيات المستعملة من طرف البنوك التجارية بالخصوص لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، بحيث أن التحليل المالي يعتمد على المعلومات المستمدة من الميزانية و حساب النتائج بالدرجة الأولى، و ذلك من أجل الاستفادة منها لفائدة عدة أطراف داخلية و حتى خارجية، كما أنه يلعب دورا هاما في اتخاذ قرار منح القرض، و يتم وفق خطوات معينة.

¹ - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص 79.

الفصل الثالث:

أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل

القوائم المالية

تمهيد:

بعد تناولنا في الفصل الثاني للتحليل المالي بمختلف جوانبه، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى القوائم المالية المسوكة وفق النظام المحاسبي المالي و التي يعتمد المحلل المالي عليها من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، و ذلك من خلال تطرقنا أيضا ضمن هذا الفصل إلى أهم أدوات التحليل المالي المستعملة في تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: القوائم المالية

المطلب الأول: عموميات حول القوائم المالية

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية، مكوناتها و أهدافها

1- تعريف القوائم المالية:

القوائم المالية عبارة عن ملخص تلك البيانات و المعلومات المالية التي يتم التوصل إليها عن طريق الأحداث الاقتصادية للمؤسسات، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، و تمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية¹. و كما تعرف القوائم المالية أيضا في أنها إعلان يعتقد بصحته و يتم توصيله باستخدام القيم النقدية، و عندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، و تعتبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها سنة². و من التعريفين السابقين نجد أن القوائم المالية تمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وهناك أربعة خصائص أساسية تتمثل في: الموثوقية، الملائمة، القابلية للوضوح و القابلية للمقارنة³.

2- مكوناتها:

يتولى كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي إعداد الكشوف المالية سنويا، حيث تشمل هذه الكشوف على ما يلي (سنتطرق إليها بالتفصيل في الفرع الثاني من المطلب اللاحق)⁴: ميزانية؛ حساب النتائج؛ جدول سيولة الخزينة؛ جدول تغير الأموال الخاصة؛ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية، و يوفر معلومات مكملة للميزانية و لحساب النتائج.

3- أهدافها:

إن الهدف من تقديم القوائم المالية هو توفير معلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة و أدائها و التغيرات الحادثة في المركز المالي، و تقدم هذه المعلومات لقطاع عريض من المستعملين و لما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة و عقلانية. و تتمثل مجمل أهداف القوائم المالية في⁵: تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمؤسسة، تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات

¹ عبد القادر قادري، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2009، ص 52.

² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 77-78.

³ منشورات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، عمان، الأردن، 1999، ص 45.

⁴ قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، ص 22.

⁵ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 47.

الاقتصادية؛ إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين و لكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدم أن لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم المالية إلى حد كبير تعكس الآثار المالية و الأحداث السابقة و لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛ تظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها، و هؤلاء المستخدمين الذين يرغبون بتقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع القرارات الاقتصادية وتضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو أما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة وإحلال إدارة أخرى مكانها.

الفرع الثاني: الغرض من القوائم المالية و العوامل المؤثرة فيها

1- الغرض من القوائم المالية:

يقوم إطار إعداد وعرض القوائم المالية بوصف المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية التي تعد لأغراض الاستخدام العام، وبذلك فهو يؤدي مجموعة من الأغراض و هي¹: يقوم بدور المرشد والموجه للتعامل مع كافة القضايا المحاسبية التي لم يتم التطرق إليها بشكل مباشر في المعايير المحاسبية الدولية أو التفسيرات المتعلقة بها؛ تؤدي إلى الوصول إلى معلومات ملائمة و موثوقة؛ مساعدة المستخدمين الخارجيين في فهم القوائم المالية وأسس إعدادها؛ تكوين صورة واضحة عن مدى تمثيل القوائم المالية لحقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها وتدققها النقدية والتغيرات فيها سواء من قبل المستخدمين المباشرين كالمستثمرين والمقرضين أو من قبل المستخدمين غير المباشرين كالمحللين الماليين والجهات التدقيقية والرقابية؛ مساعدة هيئات التوحيد الوطنية على تطوير معاييرها الوطنية؛ تزويد الجهات الواضعة للمعايير الوطنية بالمنظمات المهنية، إضافة إلى الحكومات المحلية التي تسعى لتنظيم مهنة المحاسبة من خلال التشريعات المحلية.

2- العوامل المؤثرة في القوائم المالية

و من بين العوامل التي تؤثر في القوائم المالية نجد: أثر المنظمات المهنية؛ أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية؛ النظام الاقتصادي القائم؛ التضخم وارتفاع الأسعار؛ أثر تدخل الدولة. و يمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم عملية إعداد وعرض القوائم المالية.

المطلب الثاني: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

¹ - خالد جمال الجمارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS/IFRAS)، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الفرع الأول: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن الخصائص النوعية للقوائم المالية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، و هناك أربعة خصائص أساسية تتمثل في: **الموثوقية** (يجب أن تكون المعلومات موثوقة و يعتمد عليها، و لا تتوفر هذه الخاصية في المعلومات إلا إذا تميزت ب التمثيل الصادق، الموضوعية، الاكتمال، الحياد، الحيطه و الحذر)؛ **الملائمة** (ملائمة لحاجات صناع القرارات)؛ **القابلية للوضوح** (يجب أن تكون المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين)؛ **القابلية للمقارنة** (يجب أن يكون المستعملون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء)¹.

الفرع الثاني: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد 4 قوائم وملحق. وهي: **الميزانية** (تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل السابق)؛ **حساب النتائج** (تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل السابق)؛ **جدول سيولة الخزينة**² (يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج. والهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. و يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وهي: التدفقات التي تولدها الأنشطة التشغيلية (التشغيلية)؛ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار؛ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل؛ تدفقات نقدية ناتجة من فوائد حصص أسهم)؛ **جدول تغير الأموال الخاصة**³ (يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي: النتيجة الصافية للسنة المالية؛ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)؛ توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية)؛ **ملحق الكشوف المالية**⁴ (الملحق هو وثيقة

¹ - منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، ص 45.

² - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، ص 26.

³ - نفس المرجع، ص ص: 26-27.

⁴ - قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، نفس المرجع، ص 27.

تلخيص، يعد جزءا من الكشف المالية. و هو يوفر التغيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة لذلك المعلومات التي تفيد قارئ الحسابات. و يشتمل ملحق الكشف المالية على معلومات تخص النقاط التالية: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشف المالية؛ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء؛ المعلومات ذات الطابع العام).

المطلب الثالث: مقارنة مكونات القوائم المالية ما بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي

نشير هنا أن قائمتي الميزانية و حساب النتائج كانت معتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، وتم إلغاء العدد الهائل من الملاحق و استحداث قوائم أخرى في النظام المحاسبي الجديد بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. كما أحدث النظام الجديد عدة تغيرات على مستوى قائمتي الميزانية و حساب النتائج، ونلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: فيما يخص الميزانية و حساب النتائج

التغيرات الحاصلة في الميزانية: من خلال المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني و النظام المحاسبي المالي الجديد نجد التغيرات التالية على مستوى الميزانية: جود خمسة أصناف على مستوى الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني، ثلاثة أصناف في الأصول (استثمارات، مخزونات، حقوق) و صنفين في الخصوم، مبدأ الترتيب هو سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم غير أن هناك سندات المساهمة في الأصول يمكن أن تحتفظ بها المؤسسة لفترات طويلة كاستثمار و رغم ذلك نجده ضمن الصنف الرابع (الحقوق)؛ كما لا يتم التفرقة بين الديون الطويلة الأجل و القصيرة الأجل بالإضافة إلى عدة نقائص أخرى منها ظهور بعض العناصر بغير قيمتها الحقيقية بينما النظام المحاسبي المالي الجديد جاء بتقسيمات مغايرة تماما، حيث قسمت الأصول إلى أصول جارية و تضم مختلف أنواع الثببتات (معنوية، عينية و مالية)، أصول جارية و تمثل باق الأصول، أما جانب الخصوم فقسمت إلى رؤوس أموال خاصة، الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، وهذا التقسيم مهم جدا خاصة في التحليل المالي؛ عناصر الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي الوطني تقيم بالقيمة التاريخية أي بالقيمة التي تم الحصول بها عليها، و التي لا تعبر عن قيمتها الحقيقية بينما في الميزانية المالية للنظام المحاسبي المالي تقيم الأصول بالقيمة العادلة؛ الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني كانت تحتوي فقط على المعلومات المتعلقة بالدورة الخاصة بها بينما في ظل النظام المحاسبي المالي فالميزانية إضافة لمعلومات الدورة الخاصة بها تحتوي على معلومات متعلقة بالدورة السابقة و هذا مهم جدا من أجل المقارنة و معرفة التغيرات التي طرأت على أرصدة الميزانية من سنة لأخرى؛ بعض العناصر مثل الاستثمارات الممولة عن طريق قرض إيجاري لا تظهر ضمن المخطط المحاسبي الوطني، بينما في النظام المحاسبي المالي الجديد تظهر ضمن عناصر الأصول في حساب الثببتات، و تظهر بالمقابل الالتزامات المتعلقة بهذا العقد ضمن عناصر الخصوم الجارية أو غير الجارية حسب تاريخ استحقاقها؛ الخزينة في المخطط المحاسبي الوطني تدخل فيها العناصر السائلة و الشبه سائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا، القيم المنقولة للتوظيف... الخ).

التغيرات الحاصلة على مستوى حساب النتائج¹:

¹ - منور أوسرير و محمد مجبر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "جدول حسابات النتائج"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي، ص 7.

تتمثل في: مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد أكبر من تلك التي تظهر في جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي القديم؛ النتائج لا تمر بصنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني (الصنف 8)؛ كما هو الشأن في الميزانية فإن المعلومات الواردة في حساب النتائج تتعلق بالدورة الحالية و الدورة السابقة؛ حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن جدول حسابات النتائج يعد بمنظور واحد فقط وهو حسب الطبيعة (بالاعتماد على حسابات التسيير كما هي) حيث أن مستخدمو جدول حسابات النتائج يضطرون لإعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها ومن ثم إعداد ما يسمى جدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزايا التحليل الوظيفي، أما في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، جدول حسابات النتائج يعد وفق منظورين: حسب الطبيعة و حسب الوظيفة وذلك بالتمييز بين مختلف التكاليف (تكاليف الشراء، توزيع، بيع، و التكاليف الإدارية) و لكن هذا اختياري؛ تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما كان يتم فرض الضريبة على نتيجتي الاستغلال و خارج الاستغلال؛ في النظام المحاسبي المالي الجديد يتم التفرقة بين النتيجة العملياتية و النتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن في ظل المخطط المحاسبي الوطني، و حساب النتيجة العملياتية يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني، لأنها تتضمن الإيرادات المالية و المصاريف المالية، ونتيجة العمليات العادية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد هي نفسها نتيجة الاستغلال (ح/83)؛ في النظام المحاسبي المالي الجديد يتم حساب النتيجة حسب الأسهم: (نتيجة العمليات العادية / عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب مردودية السهم التي تساعد على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي واتخاذ القرار.

الفرع الثاني: فيما يخص جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الأموال و الملاحق

جدول تدفقات الخزينة¹: هو قائمة مالية جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي الجديد، إذ لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح هذا الجدول بالترقية بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار، و تدفقات التمويل، كما يسمح بالمقارنة مع الدورات السابقة ويعتمد عليه كثيرا في التحليل المالي.

جدول تغيرات رؤوس الأموال²: يعتبر هذا الجدول قائمة جديدة في النظام المحاسبي الجديد وهذا حسب المعيار (IAS1) الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملاحق و يتم إمداده لفترة زمنية واحدة.

الملاحق: يلزم المخطط المحاسبي الوطني المؤسسة بإعداد 14 ملحق يفسر حسابات الميزانية و جدول حسابات النتائج، أما في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، فالمؤسسة تعد ملحق واحد يضم مجموعة من المعلومات المفسرة لعناصر القوائم المالية الأخرى.

فالشكل الجديد للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد له عدة ميزات منها³: قياس الكفاءة الاقتصادية من خلال (النتيجة المحققة، نسبة السهم من الربح، سعر السهم السوقي...) وتقييم الإستراتيجية المطبقة من طرف المؤسسة التي تمكن المساهمين و المالكين من إبداء رأيهم من خلال الجمعية العمومية؛ إعطاء نظرة شاملة و دقيقة للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة؛ في إطار الخصوصية: تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يعطي فرصة هامة لتثمين و تقييم الذمة المالية للمؤسسة المعدة للخصوصية لتفادي النقائص التي كان ينادي بها النقابيون من هدر للمال العام، فالوضع المالي الجيد للجزائر يعطي فرصة لتقييم أحسن للمؤسسة قبل خصوصتها؛ يمثل فرصة حقيقية للمؤسسة الجزائرية لتحسين تنظيمها الداخلي، و تحفز كفاءة السوق المالي، بدخول مؤسسات جديدة في البورصة الوطنية؛ تبسيط التحليل المالي، فالقوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد معدة بالقيم الحالية الحقيقية عكس ما كان عليه الأمر في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يتطلب إجراء تعديلات على عناصر الميزانية حتى تعبر عن القيم الحقيقية.

المبحث الثاني: التحليل المالي الكلاسيكي و التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي

¹ - إبراهيم مبروكي و محمد رامول، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2008، ص 115.

² - نفس المرجع، ص 115.

³ - شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 26.

المطلب الأول: التحليل المالي الكلاسيكي

يعتمد التحليل المالي الكلاسيكي على الانتقال من الميزانية الختامية إلى الميزانية المالية و لكي يقوم المحلل بعملية التحليل المالي لا بد من إتباعه مجموعة من الخطوات المتسلسلة و التي تشمل إعادة تصنيف عناصر الميزانية الختامية، ثم تحليل الهيكل المالي للمؤسسة ثم التحليل و تفسير النتائج¹.

الفرع الأول: إعادة تصنيف عناصر الميزانية

الميزانية هي وثيقة محاسبية تمكنا عند تاريخ وضعها الحصول على صورة شاملة حول وضعية الذمة المالية للمؤسسة أي الخصوم التي تشمل مجموعة الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة و الأصول التي تشمل مجموع الحقوق لاستعمالات المؤسسة²، و هي جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين مرة كل سنة لمجموع ما تملكه من أموال و ما عليها من ديون و الفرق بينهما ذمتها المالية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة³.

نظرا لأن الميزانية تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية و بالتالي لا تساير الاقتصاد التضخمي، فان المحلل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض التكاليف طبقا للقيم السوقية و إعادة تصنيف و ترتيب بعض العناصر الأخرى طبقا لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية التي تحتويها الميزانية الختامية وفق الأسلوب الذي يساعده في عملية استخراج و توضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك البيانات المالية و بما يمكن أن يسهل له القيام بالخطوات المالية. و بالتالي يجب تحويل الميزانية الختامية إلى الميزانية المالية، بحيث أن ذلك التحويل و الانتقال يتم من خلال إجراء بعض التعديلات على كل من الأصول و الخصوم وفق التعديل و التصنيف و الترتيب السابق ذكرهم، و تتمثل تلك التعديلات في: إلغاء بعض عناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية؛ إعادة تقييم بعض عناصر الأصول؛ إعادة ترتيب عناصر الميزانية. و سوف نتطرق بالتفصيل إلى التعديلات في الميزانية المالية في الفرع الأول من المطلب الأول من المبحث الثالث.

الفرع الثاني: تحليل الهيكل المالي و تفسير النتائج

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مرجع سابق، ص 185.

² - مداني بن بلغيث و عبد القادر دماش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، الملتقى الدولي حول التحدي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة، ص 08.

³ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 2000، ص 17.

1- تحليل الهيكل المالي للمؤسسة (المقارنة):

يقوم المحلل المالي بعملية المقارنة للبيانات المالية من خلال العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين بعضها البعض و بما يمكن أن يساعده على اتخاذ القرارات، و هذا من خلال حساب مختلف النسب و المؤشرات المالية الأكثر دلالة من وجهة نظر المحلل المالي، حيث أنه كلما كان هذا الأخير دقيقا في إيجاد العلاقات المهمة و التي يمكن أن تحقق فائدة من استخدامها كلما كان دقيقا في تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها.

2- تحليل و تفسير النتائج:

من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها يجب على المحلل المالي القيام بتفسير و توضيح الأسباب التي قادت إلى تحقيق تلك النتائج لإعطاء الحكم الصحيح على تلك النتائج، و تعتبر عملية التفسير من أهم الأعمال الملقاة على عاتق المحلل المالي بإعطاء تفسير واضح يحقق الفائدة لدى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد من نتائج عملية التحليل لاتخاذ القرار.

المطلب الثاني: التحليل المالي في ظل كل من معايير IFRS و النظام المحاسبي المالي

1- انعكاسات معايير IFRS على التحليل المالي

قد يبدو الانتقال إلى المعايير IFRS بأنه يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والحصول في جزأين أحدهما جاري والآخر غير جاري سيبين تفاصيل كثيرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية. ستسهل معايير IFRS عملية التحليل للأسباب التالية¹: ستكون صورة أوضح عن عقد الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة؛ هناك تحسنا في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول؛ ففي إطار المعايير IAS 36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول؛ كما أن النظرة بالتفصيل التي كان يعتمد عليها التحليل المالي تضيع من جراء فكرة إمكانية تعويض بعض الأصول أو القروض المرتبطة ببعضها التي تطبقها بعض معايير IFRS؛ يقدر المعيار IAS 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية؛ بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف؛ معايير IFRS لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعترف بالنتيجة الاستثنائية؛ كما أن هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نقدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة؛ وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط؛ فالملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة (أو جدول سيولة الخزينة حسب الجريدة الرسمية) مقارنة بالميزانية.

2- انعكاسات معايير IFRS على مؤشرات التحليل المالي

توفر قائمة التدفقات النقدية مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات جدول حسابات النتائج وبيانات التدفقات النقدية، ويمكن أن نستعرض مجموعة من المؤشرات هي²: المؤشرات المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية (سنتطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثالث)؛ ظهور مؤشرات لجميع جوانب التحليل المالي من الهيكل المالي، الربحية، تدفقات الخزينة وغيرها، ونذكر على سبيل المثال التدفق النقدي التشغيلي، تدفق الخزينة للنشاط وغيرها.

الفرع الثاني: التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF

¹ - عبد الرزاق عريف و مفيدة مجاوي، أثر IAS/IFRS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-2010/01/18، المركز الجامعي الوادي، ص ص: 06-07.

² - نفس المرجع، ص ص: 10-11.

جاء القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 متضمنا النظام المحاسبي و المالي، و تقرر تطبيقه في المؤسسات الجزائرية سنة 2009 ثم أجل إلى 2010. و الشيء المميز في هذا القانون هو تسميته ب: "المحاسبة المالية" و هي تسمية ذات دلالة مهمة حيث أن نظام المعايير المحاسبية الجديدة مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن كل عنصر يتطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية و يستبعد القيمة المحاسبية المعمول بها سابقا و اهتمامه بالتحليل المالي¹. كما تضمن قرار المالية من خلال SCF نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة الدولية، ويعتبر تحديد و تصنيف الأصول و الخصوم إلى عناصر متداولة (جارية) و غير متداولة من العناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة. ويتم تبويب و تصنيف الأصول و الالتزامات إلى متداولة و غير متداولة بتحديد أصول و التزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار دورة التشغيل العادية².

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة

¹ - عبد الرزاق عريف و مفيدة بجاوي، نفس المرجع، ص 05.

² - شعيب شنوف، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، مرجع سابق، ص 189.

الفرع الأول: مكونات جدول تدفقات الخزينة

كما قلنا سابقا تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة ومتابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية والسابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداما للأموال، وتلك التي تعتبر مصدرا لها، وبهذه الصورة التحليلية سوف تكون هذه الكشوفات مفيدة جدا للإدارة المالية في دراستها حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية. ويعتبر كشف التدفق النقدي عبارة عن مجموع المعاملات النقدية الداخلة و مجموع المعاملات النقدية الخارجة¹ خلال فترة معينة. كما يمكن تعريفها على أنها صافي المحصلات المتولدة على النشاط². و بناء على الانتقاد الأساسي لجداول التمويل والمتمثل في عدم تفصيله لمصادر تشكيل الخزينة يمكننا تحليل التدفقات المالية والذي يهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة و المتمثلة في: **تدفقات دورة الاستغلال** (يحدد المعيار IAS7 الأنشطة التشغيلية بأنها الأنشطة التي تولد مداخيل للمؤسسة والتي لا تنتمي إلى أنشطة الاستثمار والتمويل)؛ **تدفقات الاستثمار** (هي تدفقات تخص دورة الاستثمار)؛ **تدفقات التمويل** (هي تدفقات تخص دورة التمويل). إذا: الخزينة = خزينة دورة الاستغلال + خزينة دورة الاستثمار + خزينة التمويل).

الفرع الثاني: فوائد التحليل المالي بواسطة جدول تدفقات الخزينة

يسمح التحليل المالي بواسطة جدول التدفقات ب: تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط، حيث نعلم أن بقاء واستمرارية المؤسسة هو مربوط بقدرتها على توليد وإيجاد فائض في الخزينة من نشاطها؛ تقييم المجهود المبذول في الاستثمار أثناء فترة التحليل، بحيث تظهر مدى دورية نفقات الاستثمار أو أنها موسمية؟؛ يمكن مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها؛ أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار... الخ؛ تقييم مردودية الاستثمارات، حيث الاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الإنفاق المبدئي؛ من جانب التمويل، فيتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل؛ مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها وذلك لان أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة؛ التفاوض مع الموردين لتمديد أجل الدفع حتى يزداد هامش الأمان.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

¹ - حمزة الشميخي و إبراهيم الجزائري، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، 1998، ص 81.

² - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 138.

المطلب الأول: الميزانية المالية وحساب النتائج

الفرع الأول: الميزانية المالية

إن الميزانية الختامية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار القيم السوقية (الحقيقية) الممتلكات المؤسسة، ولا مبدأ السنوية في التفرقة بين عناصرها، لهذا يجب القيام بعدة إجراءات وتعديلات على الميزانية الختامية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية. و هاته الأخيرة هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية. و لإعداد الميزانية المالية يجب إجراء بعض التعديلات على الميزانية الختامية، و التي تتمثل في: تعديل عناصر الأصول (ترتب عناصر الأصول بإتباع مبدئين أساسيين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياسين لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحول خلال السنة أو دورة الاستغلال إلى سيولة، وحسب هذا الترتيب فان الأصول تنقسم إلى: الأصول الثابتة (تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات الكتب... الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى و تشمل¹: مخزون الأمان (وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف .حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التمويل بالمخزونات بسبب الظروف الخارجية)؛ حقوق على الاستثمارات (إن درجة سيولة بعض العناصر المكونة لهذا الحساب مثل سندات المساهمة وسندات التجهيز شبيهة بسيولة الاستثمارات، مما يجعل المحلل المالي يحولها إلى أصول ثابتة لأنها في الواقع عبارة عن استثمارات تفوق مدتها السنة)؛ الكفالات المدفوعة (كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات، لذا يجب أن تضاف إلى القيم الثابتة إلا إذا ورد في كشوفات المؤسسة ما يدل على غير هذا)؛ الديون المشكوك في تحصيلها (إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة)؛ المحجوزات البنكية (إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناء على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة). أما بالنسبة للمصاريف الإعدادية أو التمهيديّة تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها

¹ - مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص: 21-22.

مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حالياً ضمن موجودات المؤسسة، وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها)؛ و الأصول المتداولة (لقد عرفت الأصول المتداولة من قبل الجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها "النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أو تباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات¹. كما تعرف على أنها تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتنى بقصد تحويلها إلى نقدية². وهي تشمل³: قيم الاستغلال (تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ... الخ، مطروحا منها مخزون الأمان)؛ القيم المحققة (تشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير مثل الزبائن، سندات التوظيف... الخ، شرط أن لا تتجاوز مدتها سنة، أو بعبارة أخرى جميع عناصر الحقوق باستثناء التي أدرجت ضمن الأصول الثابتة أو التي حولت إلى سيولة)؛ خزانة الأصول (هي القيم التي تحت تصرف المؤسسة وتشمل الصندوق، البنك، الحساب الجاري البريدي))؛ و تعديل عناصر الخصوم (حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية تقسم عناصر الخصوم إلى مجموعتين: الأموال الدائمة (هي الأموال أو الموارد التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها وتشمل الأموال الخاصة و الديون الطويلة الأجل)؛ الديون القصيرة الأجل (هي الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسبيقات، النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، ديون الاستغلال، أوراق الدفع و خزانة الخصوم)).

و يمكن إعداد ميزانية مالية مختصرة (و هي جدول يظهر المجاميع الكبرى لعناصر الأصول وتتمثل في: الأصول الثابتة، قيم الاستغلال، قيم محققة وقيم جاهزة، والمجاميع الكبرى لعناصر الخصوم وتتمثل في: الأموال الخاصة، الديون الطويلة الأجل وكذلك الديون القصيرة الأجل، وذلك لتسهيل عملية التحليل وحساب النسب المؤوية لكل عنصر⁴). و الجدول التالي يوضح الميزانية المالية المختصرة ومختلف مكوناتها.

الجدول رقم 01: جدول الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
--------	--------

¹ - ألدونس هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 459.

² - نفس المرجع، ص 459.

³ - مبارك لسلس، مرجع سابق، ص ص: 22-23.

⁴ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 40.

أصول ثابتة	أموال دائمة	أموال خاصة
أصول متداولة	قيم استغلال	ديون طويلة الأجل
	قيم محققة	ديون قصيرة الأجل
	خزينة الأصول	خزينة الخصوم
مجموع الأصول	مجموع الخصوم	

المصدر: من إعداد الطلبة

و يمكن حصر جوانب القصور في الميزانية المالية فيما يلي¹: تقيم عناصر الخصوم في الميزانية بالقيمة التاريخية، فتختلف في قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود، كما يطرح نفس المشكل بين الأصول الثابتة والمتداولة وخاصة المادية منها، فهي تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة التاريخية (قيمة الحصول عليها)، لهذا فباختلاف المدة بين النوعين من الأصول تختلف قيمتها النقدية، لذا فليس من المعقول أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين، إذن فيجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية، وهذا بالقيام بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة (بالقيم الحالية لها)؛ إن هذه العملية تتم بواسطة مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار. و يعتبر مبلغ ارتفاع قيمة الأصول كرباح إضافية للمؤسسة، ويسجل في حساب فرق إعادة التقدير ضمن رأس المال الخاص.

الفرع الثاني: حساب النتائج

كما تطرقنا إليه سابقا، فهو يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، وهو وثيقة تلخيصية لنواتج و أعباء الدورة، لا بأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة، بالإضافة إلى إظهار لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للنشاطات العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) و كل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير.

المطلب الثاني: التحليل المالي الساكن

الفرع الأول: التحليل بواسطة رؤوس الأموال العاملة

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، نفس المرجع، ص 34.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1- رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في فترة زمنية قصيرة. وهذا ما نعني به التوازن المالي¹. إن كل من عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل تختلف في المدة والقيمة، فيمكن أن تكون الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة زمنية أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المتداولة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها، وهذه الحالة تجعل المؤسسة في حالة صعوبة تجاه دائيتها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، ولكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم في مدته المؤسسة وبالتالي يؤثر على التوازن المالي لها، ومن أجل تفادي ذلك يجب أن يكون لدى المؤسسة رأس مال عامل موجب. فرأس المال العامل هو عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي. و هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:²

أ- رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

- طريقة أعلى الميزانية: وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة. رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، نفس المرجع، ص ص: 44-45.

² نفس المرجع، ص ص: 46-47.

- طريقة أسفل الميزانية: وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل. رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

ب- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة ب (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة - مجموع الديون ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

ت- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لنشاط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة. و يكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية: رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون

ث- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو: رأس المال العامل الإجمالي = الأصول - الأصول الثابتة

و من العلاقة السابقة: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل

= رأس المال العامل الإجمالي - الديون القصيرة الأجل

و بالتالي فان: رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون القصيرة الأجل

وكذلك: رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الخاص + رأس المال العامل الأجنبي

و هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي¹:

أ- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$

¹ - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 83.

ب- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR=0$

ت- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$

و يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقص، ولا بد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية. و يمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل في النقاط التالية:¹

أ- أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي: النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات؛ الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة؛ الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة، وبالتالي الأموال الدائمة.

ب- أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي: الزيادة في الأموال الدائمة نتيجة للأسباب التالية: زيادة رأس المال؛ الحصول على ديون طويلة الأجل؛ تكوين الاحتياطات؛ التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع؛ الأرباح المحققة وغير الموزعة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات التي تحدث في مركز الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل لا تؤثر في حجم رأس المال العامل الصافي، لأن أي ارتفاع يحدث في الأصول المتداولة يؤدي إلى انخفاض في الديون القصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال بيع المخزونات يؤدي إلى انخفاض في الأصول المتداولة، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع في مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع بالأجل، أما إذا كانت عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق، وبالتالي هذه العملية لا تؤثر في حجم رأس المال العامل. كما يمكننا الإشارة إلى أن سياسة الإهلاكات تؤثر على رأس المال العامل، وهذا إذا استعملنا النظام المتناقص، فان رأس المال العامل يكون أكثر ارتفاعا مقارنة مع الإهلاك الثابت.

2- احتياجات رأس المال العامل BFR:

من أجل تقدير ملاءة و سيولة المؤسسة على المدى القصير فان رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكاملية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

¹ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص: 63-64.

ومنه تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية: احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - القروض المصرفية). و من خلال الشكل التالي نلاحظ كيف يتشكل هذا الاحتياج:

الشكل رقم 02: احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة				
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية
موارد الدورة				احتياج رأس المال العامل
أوراق الدفع	ديون الاستغلال	موردون	ديون المخزونات	

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 34

3- الخزينة الصافية TRN:

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة¹.

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، و أكتفت

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 51.

المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها. و تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{TRN} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل} \text{ أو } \text{TRN} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

فمفهوم الخزينة الصافية يختلف عن مفهوم خزينة الأصول، إذ أن خزينة الأصول تشمل الخزينة الصافية مضافاً إليها خزينة الخصوم، ويمكن للخزينة الصافية أن تساوي خزينة الأصول وهذا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى السلفات المصرفية للحفاظ على توازنها المالي. و يمكن للخزينة الصافية تتخذ ثلاثة حالات: الخزينة الصافية الصفرية؛ الخزينة الصافية الموجبة؛ الخزينة الصافية السالبة. و فيما يلي الحالات المحتملة والمسببة للعجز في الخزينة الصافية وهي¹: حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة؛ حالة نمو سريع غير متحكم فيه؛ حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال؛ حالة الخسائر المتراكمة؛ حالة تدهور في النشاط؛ حالة إفلاس عميل مهم. و لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط التالية²: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب؛ يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن $\text{FR} > \text{BFR}$ ؛ خزينة صافية موجبة. و كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون BFR أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة الصافية سالبة. و من أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراءين التاليين أو كليهما:

أ- الرفع من رأس المال العامل: يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها: الرفع في الأموال الخاصة؛ التنازل عن بعض الاستثمارات؛ الرفع في مخصصات الإهلاكات و المؤونات؛ الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل.

ب- تخفيض احتياجات رأس المال العامل: من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لا بد من القيام بإحدى الإجراءات التالية: التخفيض من كمية المخزونات؛ التخفيض من الحقوق؛ الرفع من ديون الموردين.

الفرع الثاني: التحليل باستخدام المؤشرات (النسب) المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الأدوات المستعملة في تحليل القوائم المالية، ويمكن القول أن النسب المالية التي تستخدم في التحليل المالي ليست هي الغاية في التحليل المالي، وإنما هي في الواقع أداة تستعمل من أجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي والمركز النقدي والأداء، وتقييم قرارات الاستثمار وقرارات التمويل³.

¹ - إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص: 89-92.

² - نفس المرجع، ص: 86-87.

³ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص: 79.

و تعرف النسبة رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين¹، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما. و ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة و المردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة. فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي: اختيار النسب المتجانسة، أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلاني انطلاقا من محتواها وقيمتها؛ اختيار نسب مستقلة؛ اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

و تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد القرارات، وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وأهم هذه النسب: نسب السيولة؛ نسب النشاط؛ نسب التمويل؛ نسب الربحية؛ نسب السوق.

1- نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل²، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

نسبة التداول = (الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة) * 100؛ بحيث يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 100%.

نسبة السيولة السريعة = ((الأصول المتداولة - المخزون) ÷ الديون القصيرة الأجل) * 100

بحيث هناك من يحدد الحد الأدنى لهذه النسبة ب 30% و الحد الأقصى ب 50%.

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة ÷ الديون القصيرة الأجل) * 100

بحيث هناك من يحدد الحد الأدنى لهذه النسبة ب 20% و الحد الأقصى ب 30%.

2- نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب:

¹ - محمد صالح الخناوي و نحال فريد مصطفى، الإدارة المالية " التحليل المالي لمشروعات الأعمال "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 45.

² - مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

معدل دوران مجموع الأصول = (رقم الأعمال ÷ مجموع الأصول)

معدل دوران الأصول الثابتة = (رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة)

معدل دوران الأصول المتداولة = (رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة)

معدل دوران المخزون = (تكلفة البضاعة المباعة ÷ متوسط المخزون)

فترة دوران المخزون بالأيام = (360 ÷ معدل دوران المخزون)

معدل دوران الذمم المدينة = (رقم الأعمال ÷ (العلاء + أوراق القبض))

فترة التحصيل = (360 ÷ معدل دوران الذمم المدينة)

معدل دوران الحسابات الدائنة = (المشتريات ÷ (الموردون + أوراق الدفع))

فترة الدفع = (360 ÷ معدل دوران الحسابات الدائنة)

3- نسب التمويل: تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، من أهمها:

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون ÷ مجموع الأصول)

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = (مجموع الديون ÷ حقوق الملكية)

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة)

نسبة التمويل الخاص = (الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة)

4- نسب الربحية (المردودية): تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية هي:

نسبة ربحية (مردودية) الأموال الخاصة = (الربح الصافي ÷ الأموال الخاصة) * 100

معدل العائد على الاستثمار = (الربح الإجمالي ÷ مجموع الأصول العاملة) * 100

نسبة مردودية النشاط = (الربح الإجمالي ÷ رقم الأعمال) * 100

5- نسب السوق: تساعد هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم عند تقييم أداء المؤسسات، كما تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم، و من أهمها نجد:

عائد السهم العادي = (الربح الصافي - توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية)

نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم = (سعر السهم العادي في السوق ÷ الربح لكل سهم عادي)

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = (القيمة السوقية للسهم ÷ القيمة الدفترية)

القيمة الدفترية = (قيمة الأسهم العادية + احتياطي الأرباح) ÷ عدد الأسهم)

عائد التوزيعات للسهم = (حصص السهم من الأرباح الموزعة ÷ السعر السوقي للسهم)

المطلب الثالث: التحليل المالي الديناميكي

الفرع الأول: جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد TER)

يعتبر تحليل الأنشطة المالية أمراً ضرورياً للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية المتبعة في المؤسسة، وبالتالي تمكين الإدارة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، و يستلزم ذلك استخدام أداة يمكنها أن تعكس حركة الأموال من وإلى المؤسسة، و تزويد من يهمه الأمر بالمعلومات التي يحتاجها سواء كان من داخل أو خارج المؤسسة، و يمثل جدول التمويل الأداة المطلوبة.

الجدول رقم 02: جدول الموارد و الاستخدامات

الاستخدامات	الموارد
الارتفاع في الأصول	الارتفاع في الخصوم
الانخفاض في الخصوم	الانخفاض في الأصول

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 107.

فجدول التمويل هو جدول يظهر الآثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة أو الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم بما فيها الأموال الخاصة، و يمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص أي رأي يتعلق بتطور المؤسسة و تقدمها¹.

و يستفيد المحلل المالي من استخدام جدول التمويل للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية الماضية للمؤسسة، ويعتبر الجدول أداة تحليلية تقدم معلومات لها أهميتها خاصة فيما يتعلق ب²: إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات المحاسبية والمالية إظهارها؛ إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل؛ مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة في الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وفي اختيار الاستثمارات مستقبلاً واللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل.

الفرع الثاني: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي يمكن أن تكشف عنها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية تعتبر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي. إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فقائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل³.

1- مقاييس جودة الربحية:

¹ - مبارك لسوس، نفس المرجع، ص 61.

² - نفس المرجع، ص 62.

³ - اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص: 92-94.

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية)

مؤشر النقدية التشغيلية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح)

نسبة التدفق النقدي = (التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال)

2- مقاييس جودة السيولة:

نسبة تغطية النقدية = (صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية)

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = (صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون المستحقة الأداء)

نسبة الفائدة المدفوعة = (الفوائد المدفوعة ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)

3- مقاييس تقييم السياسة المالية للمؤسسة:

نسبة التوزيعات النقدية = (التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية)

نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات = (متحصلات الفوائد و التوزيعات ÷ صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية)

نسبة الإنفاق الرأسمالي = (الإنفاق الرأسمالي ÷ التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل)

خلاصة:

و عليه تعتبر كل من الميزانية و حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و الملاحق من أهم القوائم المالية المسوكة وفق النظام المحاسبي المالي، و التي يعتمد المحلل المالي عليها من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، و ذلك من خلال استعمال أدوات التحليل المالي المعدة لذلك الغرض، و التي من أهمها رؤوس الأموال العاملة و النسب المالية المتعددة، بالإضافة إلى جدول التمويل و قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الرابع:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد إتمام الدراسة النظرية التي قمنا بها، والتي تطرقنا فيها إلى كل من المؤسسة الاقتصادية و البنوك التجارية و العلاقة بينهما، ثم إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل و الاستثمار و القروض خاصة القروض الاستثمارية، ثم التحليل المالي و أدواته المستعملة في تحليل القوائم المالية. بحيث تحدثنا عن بعض وظائف البنوك التجارية و تطرقنا إلى مختلف أدوارها فيما يخص تمويل المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأحجامها وأهدافها، والتي بدورها تقوم بعملية الاستثمار في شتى الميادين الاقتصادية، و الذي يتم عن طريق تقديم البنوك التجارية قروض إلى المؤسسات الاقتصادية، ومن بين تلك القروض كما ذكرنا سابقا قروض الاستثمار، فما تبقى لنا سوى تدعيم كل ما ورد في الفصول السابقة النظرية بدراسة تطبيقية بغية توضيح كيفية سير عملية تقديم القروض الاستثمارية من طرف البنوك التجارية إلى المؤسسات الاقتصادية.

حيث تم أخذ مؤسسة فردية خاصة (x) كعينة لتوضيح كيفية حصولها على قرض استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR وكالة تيسمسيلت".

حيث سوف نتطرق إلى تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية، ثم نتطرق إلى تقديم المشروع (صاحب المشروع) وطلب القرض. إضافة إلى دراسة وتحليل الوضعية المالية لصاحب المشروع، لنصل في الأخير إلى القرارات الأولية (قرار بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت و قرار المجموعة الجهوية الاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR تيارت) والقرار النهائي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائر العاصمة. وفي الأخير نتطرق إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم القروض.

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره

الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تأسس في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 106/82، مهمته تطوير القطاع الفلاحة وترقية المناطق الريفية، كان يتألف في البداية من 140 وكالة تنازل عنها البنك الوطني الجزائري لصالحه، تمتلك حاليا 286 وكالة و 31 مديرية عامة، وتضم تعداد من الإطارات والموظفين عددهم 7000 يشتغلون على مستوى الهياكل المركزية و الجهوية وكذا المحلية. من جهة أخرى كثافة شبكة هذا البنك مهم بالنسبة لهذه الإطارات، كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل المرتبة الأولى في الجزائر حسب BANKERS ALMANACH¹، كما انه يحتل المرتبة 668 على المستوى العالمي من مجموع 4100 بنك مصنف، كما انه أصبح بمرور الوقت وخاصة منذ إصدار قانون 10/90 والمؤرخ بتاريخ 14 ابريل 1990 المتعلقة بالنقد والقرض بنك عام أو شامل يمول كل القطاعات أو النشاطات، وهو الآن يعتبر شركة ذات أسهم "SPA" ذات رأس مال يقدر ب 33 مليار دج ويوجد مقره الرئيسي بشارع العقيد عميروش - الجزائر العاصمة².

الفرع الثاني: مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هناك ثلاثة مراحل ميزت تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1- المرحلة الأولى 1990-1982:

خلال هذه الثمانية سنوات أكد بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجوده في الميدان الريفي بحيث انه فتح عدد كبير من الوكالات في المناطق الفلاحية، كما انه تحصل على تجربة كبيرة في مجال تمويل الفلاحة والصناعات الزراعية، و التخصص في إطار التطبيق أو التماشي مع الاقتصاد المخطط أي كل بنك عمومي يتكلف بحق تدخل "قطاع معين".

2- المرحلة الثانية 1991-1999:

في هذه المرحلة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسع نشاطاته اتجاه قطاعات أخرى بصفة خاصة اتجاه PME/PMI و مع إعطاء دائما الامتياز و الأولوية للقطاع الفلاحي، أما فيما يخص المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية تجهيز البنك بمعدات وأنظمة معلوماتية تعتمد على تكنولوجيا متطورة، حيث في سنة 1991 تم استخدام نظام SWIFT من أجل تنفيذ أو القيام بعمليات التجارة الخارجية وكذا نظام "DZ-PACK"³. و في

¹ - BANKERS ALMANAH, Edition 2002.

² - Comptes Sociaux de L'exercice 2001 - BADR Bank.

³ - 20 éme anniversaire de la banque BADR, 2002.

سنة 1992 تم استعمال برنامج SYBU بالإضافة إلى استخدام المعالجة الآلية "أي الإعلام الآلي" لمجموع عمليات التجارة الخارجية، وفي سنة 1993 تم إتمام إدخال الإعلام الآلي بالنسبة لمجموع العمليات البنكية على مستوى الشبكة، وفي سنة 1994 تم استخدام بطاقة الدفع والسحب للبدر وجعلها تحت تصرف زبائنها، أما في 1996 بداية المعالجة والقيام بالعمليات البنكية عن بعد وفي وقت قياسي، أما في سنة 1998 ثم وضع تحت التصرف أو في الخدمة بطاقة السحب ما بين البنوك.

3- المرحلة الثالثة 2000 إلى حد الآن:

المرحلة التالية تتميز باشتراك الضروي للبنوك العمومية في إنعاش الاستثمارات المنتجة وجعل التوافق بين هذه النشاطات ومستوى هذه الخدمات وذلك في إطار مبادئ اقتصاد السوق. فيما يخص مجال تمويل الاقتصاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية رفع بشكل كبير حجم القروض ل PME/PMI المتعلقة بالقطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة المساعدة قطاع الزراعي وشبه الزراعي وفيما يلي البرنامج المحقق خلال هذه الفترة: ففي سنة 2000 ثم إنشاء هيئة مكلفة بتشخيص نقاط القوة والضعف للبنك وبالتالي تحضير مخطط أو برنامج على مستوى البنك بالاستناد إلى معايير دولية. أما في سنة 2001 تم التطهير المحاسبي والمالي، وتقوية وتسريع إجراءات المعالجة، تسيير وتصديق على ملفات القروض، فحاليا الملفات تدرس في مدة ما بين 20 و 30 يوم سواء كانت قروض استغلال أو استثمار، وتعميم شبكة MEGA.PAC بالنسبة إلى معظم الوكالات والهيكل المركزية، وإنشاء مفهوم بنك "Assise" وهي طريقة جديدة وتمثل في أن البنك عند تقديمه الخدمة للزبون يكون في اتصال مباشر معه، وقد تم توسيع نطاق معيار "BANQUE ASSISE" بالنسبة إلى الوكالات الرئيسية في سنة 2002. أما في سنة 2003، وبالضبط في شهر جوان وجه بنك البدر، إعلانا عن مناقصة من أجل كسب حل للعمل بالنقود الآلية بشكل كامل¹، أما في سنة 2004 تمت عملية حوسبة الصك "بميت أصبح الصك عبارة عن صورة تسافر عبر شبكة"²، بالإضافة إلى بداية إدراج عملية العمل بالنقود الآلية وذلك بعد إتمام العقود في 4 فبراير 2004³. حيث أن البدر اعترفت على تثبيت 500 موزع آلي للنقود خلال نهاية سنة 2005 وذلك لتسهيل العمل بالبطاقة النقدية الخاصة بالبدر⁴.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة

¹ - BADR INFOS, Revue Bimestrielle D'information N ° 38, 2004.

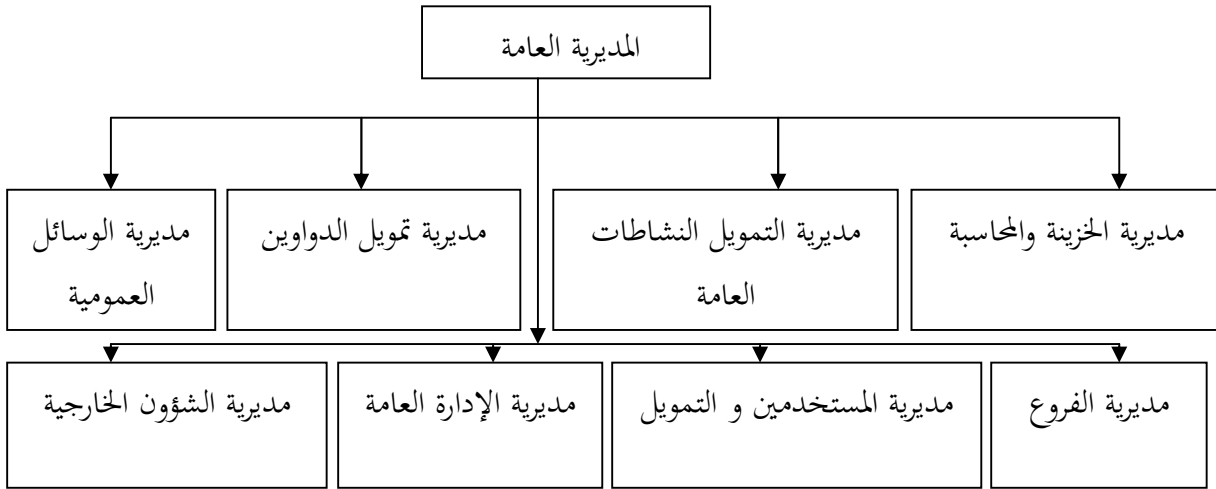
² - BADR INFOS, Revue Bimestrielle D'information Numero Double 36/37 Décembre 2003.

³ - BADR INFOS, Revue Bimestrielle D'information N ° 38, 2004.

⁴ - INVESTIR MAGAZINE, N° 12, Bimestrielle De L'économie Et Des Finances, Octobre–Novembre 2004.

ويحكمها المدير العام المعين من طرف وزارة المالية و هي تتفرع إلى مديريات مركزية كل واحدة حسب تخصصها وهي على النحو التالي باختصار: مديرية الخزينة والمحاسبة؛ مديرية تمويل النشاطات الخاصة؛ مديرية تمويل الدواوين العمومية؛ مديرية الوسائل العمومية؛ مديرية التنظيم الإعلامي؛ مديرية الشؤون الخارجية؛ مديرية الفروع؛ مديرية المستخدمين والتكوين. كما توجد مديرية أخرى هي مديرية الإدارة العامة و التي يديرها نائب المدير العام كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: هيكل المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية



المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسميسيلت

مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة: السيد فاروق بويعقوب.

الإداريين: السيد عمران الصاب، السيدة نادية بوقصة، السيد علي خول، السيد يحي حملاوي، السيد أحمر تمار.

المديرية العامة:

رئيس المدير العام: السيد فاروق بويعقوب

المدير العام وكيل الموارد القرض والتحصيل: السير بدوي لبون

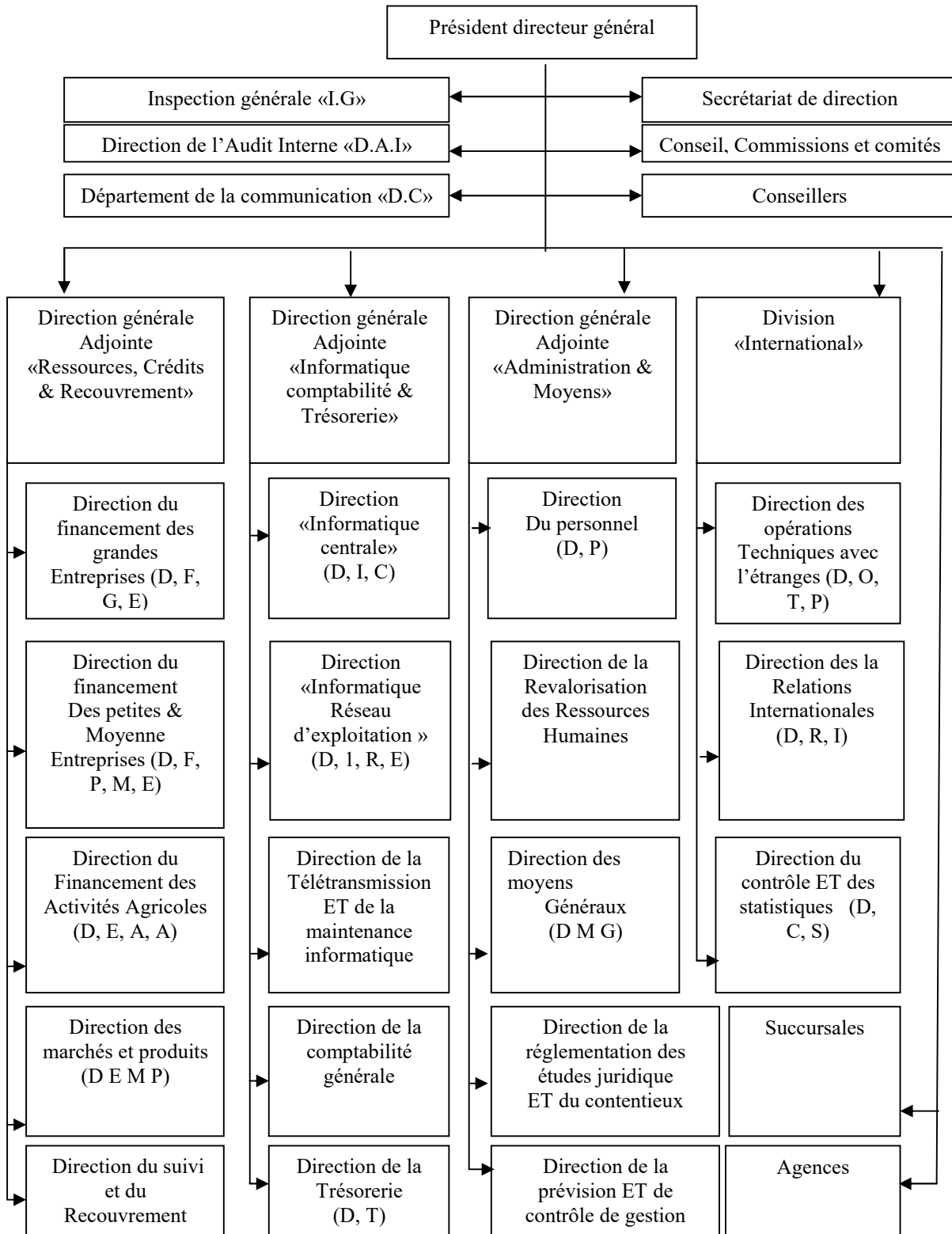
المدير العام وكيل الإدارة والوسائل: السيدة حسبية الحاج بوزيد

المدير العام وكيل الإعلام الآلي والمحاسبة والخزينة: السيد عبد الرزاق بوجمعة.

المدير العام وكيل العمليات الدولية: السيد عبد الوهاب ندحاوي.

أما بالنسبة للمخطط العام للبدر هو كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: المخطط العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

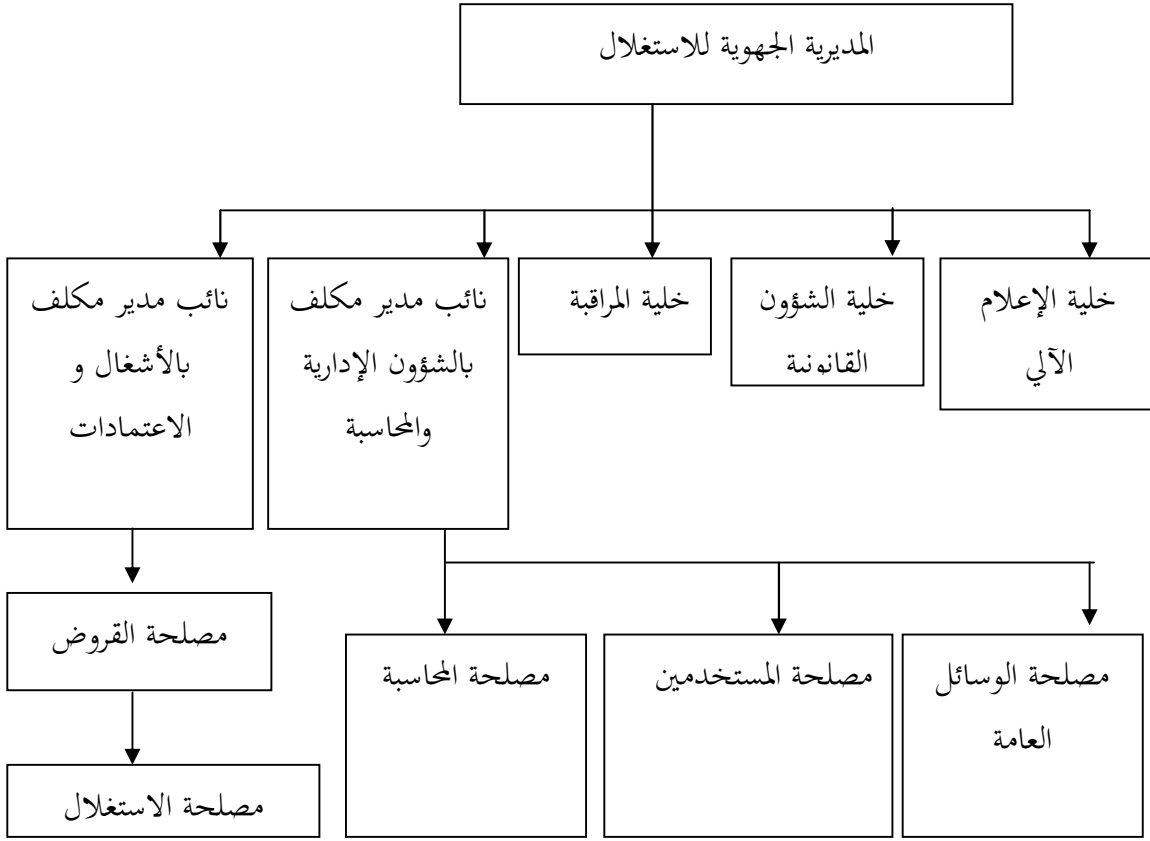


المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال و للوكالة

-1 المديرية الجهوية للاستغلال:

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للاستغلال



المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

2- الوكالة:

الوكالة هي ممثل لمؤسسة بنكية على أدنى مستوى وتقوم بالتعامل المباشر مع العملاء كما تقوم بكل العمليات البنكية: كالسحب والدفق وتقديم القروض وجمع الموارد بالنسبة للفروع يختفي عمله بمراقبة أعمال الوكالة بالنسبة للمديريات المركزية تقوم بتقديم ومتابعة سياسية المديرية العامة، ومن أهم المصالح الموجودة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

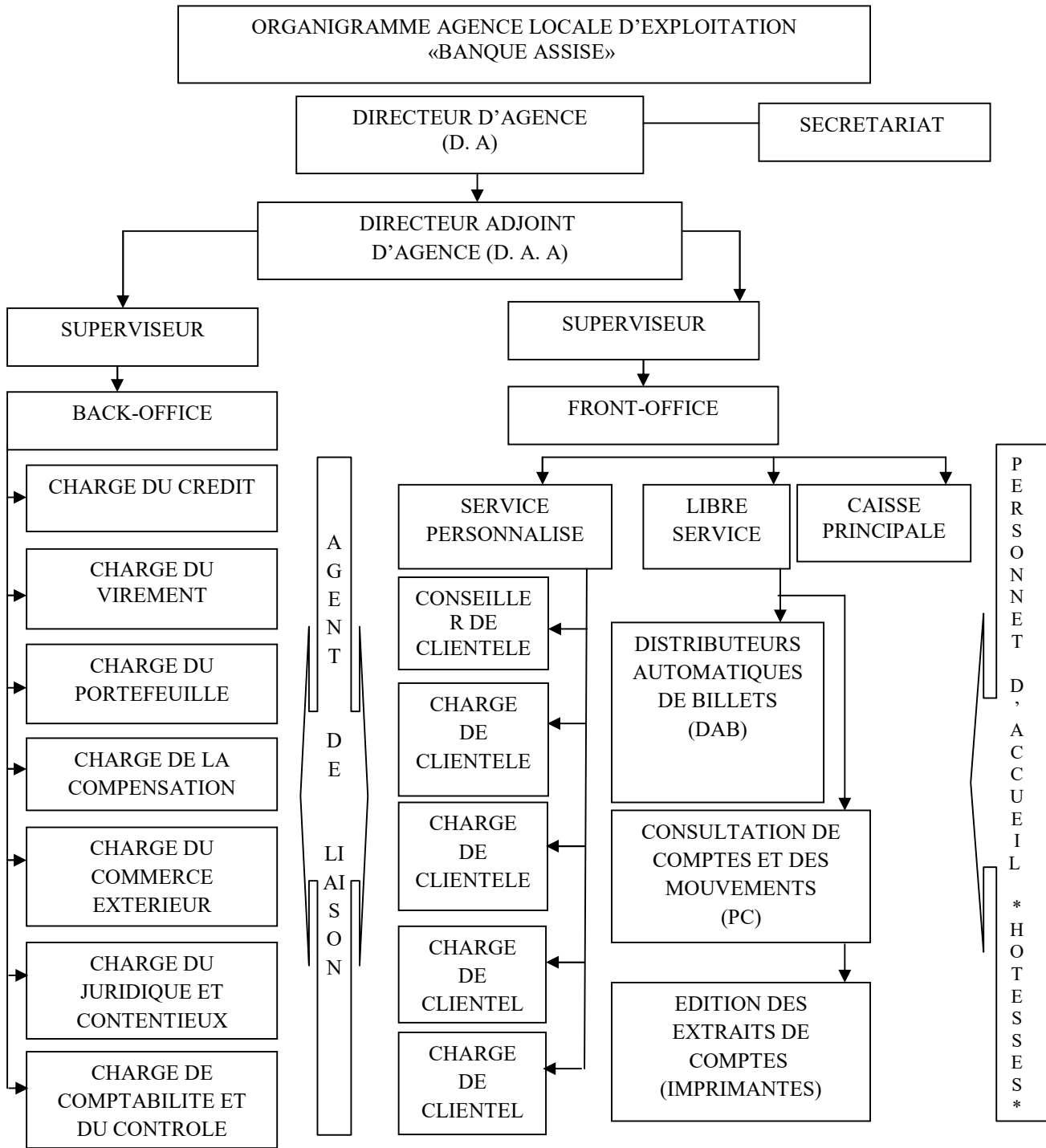
1+ المصلحة الإدارية: وتتكون من فرع الشبك والمحفظه والتحويلات والمقاصة والمحاسبة

2+ المصلحة القروض: وتتكون من الفروع التالية: - الفرع التجاري - الفرع الفلاحي - الفرع العمومي.

3+ مصلحة القرض المستندي: تهتم بجميع العمليات التي تتعلق بالقرض المستندي والذي يمثل فرعا ونشاطا وحيدا في هذه المصلحة.

و الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت - 544 - كما يبينه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي للبردر وكالة تيسمسيلت -544-



المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

المطلب الثالث: وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وصفه بلغة الأرقام

الفرع الأول: وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1/ جمع الودائع: أي جلب الأموال عن طريق استقبال الودائع من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويفتح لهم حسابات حسب الترتيب حساب الشيك وحساب جاري.

2/ منح القروض: من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونذكر: قروض استهلاكية؛ قروض الاستغلال؛ تمويل التجارة الخارجية؛ قروض الاستثمار؛ وهي القروض المتوسطة و الطويلة الأجل التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الفلاحة و تحسين الإنتاج، حيث تستعمل القروض المتوسطة الأجل لتجديد وسائل و معدات الزرع (شراء الآلات الحصاد، الجرارات، معدات للزراعة البلاستيكية.....) و تكون مدتها من سنتين إلى سبع سنوات و تخضع لمعدل فائدة يعينه البنك، أما القروض الطويلة الأجل تمويل الاستثمارات (مباني المزارع، مأوى البقر و المعز و الأغنام، حفر الآبار، التشجير....)، و هي قروض لمدة محددة ما بين 8 سنوات إلى 20 سنة بمعدل فائدة يعينه البنك. و من بين أهم قروض الاستثمارات التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية: قروض الاستثمار في الصيد البحري؛ القرض للمركبة المنفعية؛ قرض سكني.

ومن بين المنتوجات البنكية التي ينتجها البدر هي: حساب الصكوك والحساب الجاري و الدفتر التوفير البنكي بالفائدة والدفتر البنكي بدون فائدة ودفتر ادخار الشباب وسندات الصندوق وبطاقة البدر و الودائع لأجل و فتح حسابات بالعملة الصعبة.

الفرع الثاني: بنك الفلاحة و التنمية الريفية بلغة الأرقام

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بلغة الأرقام: "إحصائيات 2002": و هي كما يلي¹: الحسابات المفتوحة لدى البنك: 2988836 دج؛ موارد البنك: 316450.000.00 دج؛ القروض الممنوحة (قروض الاستغلال): 56.753.000.000 دج؛ قروض الاستثمار (المؤسسات القديمة) (الوحدة 10.000 دج): 12.242.067 دج؛ المؤسسات المصغرة (الوحدة 10.000 دج): 18.236.699 دج)).
رقم أعمال البنك:

المبلغ بالدينار الجزائري: 26.800.000 دج، المبلغ بالدولار الأمريكي: 343.589.743

نتيجة دورة 2002: 95.974.809.09 دج

كل هذه الحسابات تحت تقدير النشاط لسنة 2002 "إحصائيات 2002».

المبحث الثاني: لمحة عن المؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري

المطلب الأول: الدراسة القانونية للمشروع الاستثماري

¹ - 20 éme anniversaires de la banque BADR, 2002

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري

المؤسسة ملك لشخص طبيعي، من أجل الاستغلال الفردي الخاص، بحيث أن ميدان النشاط هو الفلاحة، و منطقة المشروع في الريف. و هذه بعض المعلومات حول صاحب المشروع:

الاسم: XXX

اللقب: XXX

تاريخ ومكان الازدياد: XX/XX/XXXX

ابن: XXX و: XXX

العنوان: دوار XXX، طريق XXX، بلدية وولاية تيسمسيلت

الشهادة أو الخبرة المهنية: فلاح من أب إلى ابن

مؤهلات أخرى: XXX

الفرع الثاني: التعريف بمشروع المؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري

1- تقديم المشروع:

عنوان المشروع: الاستغلال الفردي الخاص

الصيغة القانونية: شخص طبيعي

ميدان النشاط: الفلاحة؛ منطقة المشروع: ريفي

2- عموميات حول المشروع:

طبيعة المشروع: فلاحي

منطقة (محل) (موقع) المشروع: دوار XXX، طريق XXX، ولاية تيسمسيلت

حالة تقديم المشروع وتاريخ التحقيق: بداية السنة 1

المساعدات المستلمة أو المرجوة: قروض بنكية

أثر المشروع على المستوى الاقتصادي: رفع الإنتاج في الحبوب و مشتقاتها

أثر المشروع على المحيط (البيئة): تزويد المنطقة بالحبوب و مشتقاتها

عدد مناصب الشغل المخلوقة: حسب الحاجة و المواسم؛ الضمانات المقترحة: قطعة الأرض المستغلة

المطلب الثاني: الدراسة السوقية و التقنية للمشروع الاستثماري

الفرع الأول: الدراسة السوقية للمشروع الاستثماري

وصف المنتج و/أو الخدمات: إنتاج الحبوب و العلف و مشتقاتهما
وصف السوق: سوق مناسبة لنوعية المنتج؛ وصف القطاع: قطاع في طريق النمو و مدعم من طرف الدولة
تقديرات الطلب: طلب في تزايد مستمر على هذا المنتج؛ تحليل المنافسة: المنافسة نوعا ما متوسطة
سياسة الأسعار: الأسعار محددة من طرف الدولة و حسب السنة الفلاحية
دورة التوزيع: معدات التوزيع متوفرة؛ رقم الأعمال التقديري:
يقدر إنتاج الحبوب المتوسط السنوي ب 900 قنطار بسعر 1.900 دج للقنطار، و منه:
إنتاج الحبوب المتوسط السنوي = 900 * 1.900 دج = 1.710.000 دج
متوسط إنتاج العلف السنوي يقدر ب 3.200 ربطة علف ب 60 دج للوحدة أي:
متوسط العلف السنوي = 3.200 * 60 دج = 192.000 دج
يقدر متوسط إنتاج السنوي للمنتوجات الفلاحية الأخرى ب 118.000 دج
و منه رقم الأعمال للسنة الأولى = 1.710.000 + 192.000 + 118.000 = 2.020.000 دج
رقم الأعمال هذا يتزايد بمعدل 2 % كل سنة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 03: جدول تطور رقم الأعمال

Désignation	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
الإنتاج السنوي	2.020.000	2.060.400	2.101.600	2.143.600	2.186.500
مجموع رقم الأعمال السنوي للإنتاج	2.020.000	2.060.400	2.101.600	2.143.600	2.186.500
مجموع رقم الأعمال السنوي خارج الرسم (H.T)	2.020.000	2.060.400	2.101.600	2.143.600	2.186.500
مجموع رقم الأعمال السنوي (T.T.C)	-	-	-	-	-

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

الفرع الثاني: الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري

كل الحسابات بال دج.

1- أراضي، ترميمات و مباني: مستودع (Garage) مساحته 40م²، بدوار xxx، بلدية تيسمسيلت.

2- معدات الاستغلال:

الجدول رقم 04: جدول معدات الاستغلال

المبلغ	السعر الوحدوي	الكمية	بيان
1.923.077	1.923.077	1	شاحنة
1.923.077	المجموع		

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

3- التنظيم:

1/ وصف التنظيم: التنظيم نوعا ما مبرمج و محدد حسب المواسم.

2/ مصاريف العاملين (المستخدمين):

الجدول رقم 05: جدول مصاريف العاملين

المشغل	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	المجموع
مساعد	120.000	120.000	132.000	132.000	144.000	648.000
المجموع	120.000	120.000	132.000	132.000	144.000	648.000
تكاليف جماعية	31.200	31.200	34.320	34.320	37.440	168.480
مجموع مصاريف العاملين	151.200	151.200	166.320	166.320	181.440	816.480
مجموع العدد	1	1	1	1	1	

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

3/ تكاليف الاستغلال:

1/3/ مادة أولية مستهلكة:

الجدول رقم 06: جدول المواد الأولية المستهلكة

بيان	رمز الجمارك	مصدر التقديرات	خصائص المادة				
			محطة /.....؛ CCLS				
بيان	العناصر	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	
المحروقات/ وقطع الغيار للشاحنة	كمية السعر الوحدوي الاستهلاك السنوي	147.800	150.760	153.770	156.850	159.980	
بدور / أسمدة	كمية السعر الوحدوي الاستهلاك السنوي	230.400	235.010	239.710	244.500	249.390	
مجموع الاستهلاك السنوي HT		378.200	385.770	393.480	401.350	409.370	
مجموع الاستهلاك السنوي TTC		378.200	385.770	393.480	401.350	409.370	

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

2/3/ خدمات أخرى خارجية:

الجدول رقم 07: جدول خدمات أخرى خارجية

السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
13.450	13.720	14.400	15.840	18.220
245.290	250.190	255.200	260.300	265.510
258.740	263.910	269.600	276.140	283.730

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

3/3/ مصاريف العاملين:

الجدول رقم 08: جدول مصاريف العاملين

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
181.440	166.320	166.320	151.200	151.200	مصاريف العاملين
95.640	95.731	95.731	18.000	18.000	اشترابات CASNOS
277.080	267.642	262.051	169.200	169.200	المجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

4/3/ضرائب ورسوم:

الجدول رقم 09: جدول الضرائب و الرسوم

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
2880	2640	2400	2400	2400	دفع جزائي
43.730	42.872	41.032	41.208	40.400	رسوم على النشاط المهني
4000	4000	8000	8000	8000	ضرائب أخرى
50.610	49.512	52.672	51.608	50.800	المجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

5/3/مصاريف مالية:

الجدول رقم 10: جدول المصاريف المالية

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
17.813	46.313	74.813	103.313	144.000	فوائد بنكية مدينة

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

6/3/مصاريف متنوعة:

الجدول رقم 11: جدول المصاريف المتنوعة

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
27.305	27.035	26.767	26.502	26.240	تأمينات
					تكاليف متنوعة أخرى
27.305	27.035	26.767	26.502	26.240	المجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

7/3/أعباء الاندثارات:

الجدول رقم 12: جدول أعباء الاندثارات

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
384.615	384.615	384.615	384.615	384.615	اهتلاك تجهيزات الإنتاج

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

المطلب الثالث: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

الفرع الأول: القوائم المالية الأساسية (الميزانيات و حسابات النتائج)

1 - الميزانية الافتتاحية:

الجدول رقم 13: الميزانية الافتتاحية

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
3.600.000	الأموال الخاصة	5.443.077	التبittات
3.600.000	أموال شخصية	20.000	مصاريف إعدادية
		3.500.000	أراضي
		1.923.077	تجهيزات
		-	ترويمات
1.900.000	الديون	-	المخزونات
1.900.000	ديون استثمارات دائنة	-	المخزونات
1.900.000	اقتراضات بنكية	-	ديون على الزبائن
-	اقتراضات أخرى (CNAC)	56.923	القيم الجاهزة
		56.923	نقدية تحت الطلب
5.500.000	مجموع الخصوم	5.500.000	مجموع الأصول

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

2 - الميزانيات الختامية التقديرية للخمس (5) سنوات:

الجدول رقم 14: الميزانيات الختامية التقديرية للخمس (5) سنوات

جانب الأصول

البيان	نهاية السنة 1	ن س 2	ن س 3	ن س 4	ن س 5
التبittات الصافية					
مصاريف إعدادية	16.000	12.000	8.000	4.000	0
أراضي	3.500.000	3.500.000	3.500.000	3.500.000	3.500.000
معدات و تجهيزات	1.538.462	1.153.847	769.231	384.615	0
مجموع التبittات	5.054.462	4.665.847	4.277.231	3.888.615	3.500.000
المخزونات					
مجموع المخزونات	-	-	-	-	-
القيم الجاهزة					
نقدية تحت الطلب	1.083.743	1.541.378	1.949.950	2.423.278	2.925.571
مجموع القيم الجاهزة	1.083.743	1.541.378	1.949.950	2.423.278	2.925.571
مجموع الأصول	6.138.205	6.207.225	6.227.181	6.311.893	6.425.571

جانب الخصوم

البيان	ن س 1	ن س 2	ن س 3	ن س 4	ن س 5
--------	-------	-------	-------	-------	-------

					الأموال الخاصة
3.600.000	3.600.000	3.600.000	3.600.000	3.600.000	رأس مال جماعية
2.089.595	1.545.900	1.039.579	506.743	-	نتائج غير موزعة
5.689.595	5.145.900	4.639.579	4.106.743	3.600.000	مجموع الأموال الخاصة
					الديون
-	475.000	950.000	1.425.000	1.900.000	ديون متوسطة و طويلة الأجل
-	475.000	950.000	1.425.000	1.900.000	مجموع الديون
735.976	690.993	637.602	675.482	638.205	نتائج الدورة (ربح)
6.425.571	6.311.893	6.227.181	6.207.225	6.138.205	مجموع الخصوم

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

3- حسابات النتائج التقديرية للخمس (5) سنوات:

الجدول رقم 15: حسابات النتائج التقديرية للخمس (5) سنوات

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	البيانات
2.186.500	2.143.600	2.101.600	2.060.400	2.020.000	رقم الأعمال
409.370	401.350	393.480	385.770	378.200	مواد و لوازم مستهلكة
283.730	276.140	269.600	263.910	258.740	خدمات
1.493.400	1.466.110	1.438.520	1.410.720	1.383.060	القيمة المضافة
277.080	267.642	262.051	169.200	169.200	مصاريف العاملين
50.610	49.512	52.672	51.608	50.800	ضرائب و رسوم
17.813	46.313	74.813	103.313	114.000	مصاريف مالية
27.305	27.035	26.767	26.502	26.240	مصاريف متنوعة للتسيير
384.615	384.615	384.615	384.615	384.615	أعباء الإهتلاكات
757.424	775.117	800.918	735.238	744.855	مجموع التكاليف
735.976	690.993	637.602	675.482	638.205	النتيجة الخام للاستغلال
160.793	147.298	131.281	142.645	131.462	ضريبة I.R.G
575.183	543.695	506.321	532.837	506.743	النتيجة الصافية للاستغلال

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

الفرع الثاني: القوائم المالية الملحقه

1- هيكل الاستثمار و هيكل التمويل:

الجدول رقم 16: جدول هيكل الاستثمار

المجموع بـ دج			
20.000	20.000		مصاريف إعدادية
3.500.000	3.500.000		أراضي
			المنشآت الأساسية الهيكلية
1.923.077	1.923.077		تجهيزات الإنتاج
			أدوات
			مكاتب
			ترميمات
			النقل، حقوق الجمارك والرسوم
			مصاريف التركيب
		 التأمينات
			اشتراكات أموال الضمان
56.923	56.923		رأس مال العامل
5.500.000	5.500.000	0	المجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

الجدول رقم 17: جدول هيكل التمويل

المبلغ بـ دج	معدل المساهمات	
3.500.000	63 %	مساهمة شخصية معنوية
100.000	2 %	مساهمة شخصية نقدية
0	0 %	P.N.R CNAC
1.900.000	35 %	قروض بنكية
5.500.000	100 %	مجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

2- جدول اهتلاك القرض:

الجدول رقم 18: جدول اهتلاك القرض البنكي

الدفعات	تاريخ الاستحقاق	مبلغ القرض	1.900.000	الرسوم (Taxe)	قيمة القسط المدفوع + الفائدة + الرسم	المبلغ المدفوع	المبلغ الباقي	الفائدة السنوية
		مدة القرض	5 سنوات					
		معدل الفائدة المطبق	%6					
		معدل الربح	%0					
1	n/03/31	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000		
2	n/06/30	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000		
3	n/09/30	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000		
4	n/12/31	0	28.500	4.845	33.345	1.900.000	114.000	
5	n+1/03/31	118.750	28.500	4.845	152.095	1.781.250		
6	n+1/06/30	118.750	26.719	4.542	150.011	1.662.500		
7	n+1/09/30	118.750	24.938	4.239	147.927	1.543.750		
8	n+1/12/31	118.750	23.156	3.937	145.843	1.425.000	103.313	
9	n+2/03/31	118.750	21.375	3.634	143.759	1.306.250		
10	n+2/06/30	118.750	19.594	3.331	141.675	1.187.500		
11	n+2/09/30	118.750	17.813	3.028	139.591	1.068.750		
12	n+2/12/31	118.750	16.031	2.725	137.507	950.000	74.813	
13	n+3/03/31	118.750	14.250	2.423	135.423	831.250		
14	n+3/06/30	118.750	12.469	2.120	133.338	712.500		
15	n+3/09/30	118.750	10.688	1.817	131.254	593.750		
16	n+3/12/31	118.750	8.906	1.514	129.170	475.000	46.313	
17	n+4/03/31	118.750	7.125	1.211	127.086	356.250		
18	n+4/06/30	118.750	5.344	908	125.002	237.500		
19	n+4/09/30	118.750	3.563	606	122.918	118.750		
20	n+4/12/31	118.750	1.781	303	120.834	0	17.813	
	المجموع	1.900.000	356.250	60.563	2.316.813		356.250	

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

الجدول رقم 19: جدول اهتلاك P.N.R

مبلغ القرض 0، مدة القرض 5					
السنة 10	السنة 9	السنة 8	السنة 7	السنة 6	
0	0	0	0	0	الأهم
0	0	0	0	0

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

3- جدول تحصيل TVA:

الجدول رقم 20: جدول تحصيل TVA

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	TVA
0	0	0	0	0	TVA قابلة للاسترداد
0	0	0	0	0	TVA المجمعة
0	0	0	0	0	TVA للدفع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

-4 مخطط التمويل التقديري للخمس (5) سنوات:

الجدول رقم 21: جدول التكاليف التقديري للخمس (5) سنوات

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
					1. مشتريات
					1.1. مشتريات وطني
409.370	401.350	393.480	358.770	378.200	2.1. لوازم أخرى
283.730	276.140	269.600	263.910	258.740	2. خدمات و.....
50.610	49.512	52.672	51.608	50.800	3. ضرائب ورسوم
277.080	267.642	262.051	169.200	169.200	4. مصاريف العاملين
					5. تسديد القروض
475.000	475.000	475.000	475.000		1.5.....
17.813	46.313	74.813	103.313	114.000	2.5. فوائد داخلية
					6. مصاريف مالية
					1.6. مصاريف مالية جارية
					2.6. مصاريف مالية مكشوفة
					7. تكاليف سنوات سابقة
					1.7. محل
27.305	27.035	26.767	26.502	26.240	8. تكاليف أخرى
147.298	131.281	142.645	131.462		I.B.S.9
					10. TVA للدفع
					11. تكاليف الاستثمارات
					1.11. تكاليف المحلية
1.688.206	1.674.273	1.697.028	1.606.765	997.180	المجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

الجدول رقم 22: جدول الإيرادات التقديري للخمس (5) سنوات

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
					الإيرادات
2.186.500	2.143.600	2.101.600	2.060.400	2.020.000	مبيعات/آداءات
2.186.500	2.143.600	2.101.600	2.060.400	2.020.000	مجموع الإيرادات
1.688.206	1.674.273	1.697.028	1.606.765	997.180	مجموع التكاليف
498.294	469.327	404.572	453.635	1.022.820	Cash flow trésorerie
					الرصيد في بداية المدة
2.848.648	2.350.355	1.881.027	1.476.455	1.022.820	الرصيد في نهاية المدة

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسميسيلت

5- مؤشر التسيير (نمو المجاميع الرئيسية):

الجدول رقم 23: جدول مؤشر التسيير

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
					نسب التسيير
2.188.500	2.143.600	2.101.600	2.060.400	2.020.00	قيمة الإنتاج/آداءات
1.493.400	1.466.110	1.438.520	1.410.720	1.383.060	القيمة المضافة
409.370	401.350	393.480	385.770	378.200	مواد مستهلكة
277.080	267.642	262.051	169.200	169.200	مصاريف العاملين
17.813	46.313	74.813	169.200	169.200	مصاريف مالية
1	1	1	1	1	التكرار المتوسط السنوي
0,19	0,19	0,19	0,19	0,19	مواد مستهلكة/قيمة الإنتاج
0,19	0,18	0,18	0,12	0,12	مصاريف العاملين/القيمة المضافة
0,13	0,12	0,12	0,08	0,08	مصاريف العاملين/رقم الأعمال
0,0081	0,0216	0,0356	0,0501	0,0546	مصاريف مالية/رقم الأعمال
2.186.500	2.143.600	2.101.600	2.060.000	2.020.00	رقم الأعمال للعون الواحد
2.186.500	2.143.600	2.101.600	2.060.000	2.020.00	الإنتاج للعون الواحد
1.493.400	1.466.110	1.438.520	1.410.720	1.383.060	القيمة المضافة للعون الواحد
735.976	690.993	637.602	675.482	638.205	نتيجة الاستغلال
575.183	543.695	506.321	532.837	506.743	النتيجة الصافية
					نسب احتياج رأسمال العامل
498.294	489.327	404.572	453.635	1.022.820	Cash flow
1.165.710	1.148.956	1.123.797	1.189.912	1.163.060	EBE الفائض الخام الاستغلال
0	0	0	0	0	احتياج رأس المال العامل
2.189.595	1.736.285	1.320.349	877.896	461.538	راس المال العامل
2.189.595	1.736.285	1.320.349	877.896	461.538	الخزينة

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسميسيلت

6- فرضية النشاط:

الجدول رقم 24: جدول فرضية النشاط

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	
%26	%26	%26	%26	%26	1. معدل التكاليف الجماعية
%2	%2	%2	%2	%2	2. معدل الدفع الجزائي
BAREME	BAREME	BAREME	BAREME	BAREME	3. ضرائب (IRG/IBS)
%2	%2	%2	%2	%2	4. معدل ATP
					5. معدل TVA قابل للاسترداد
					6. معدل TVA المجمعة
%9	%9	%9	%9	%9	7. معدل/المكشوف البنكي
%15	%15	%15	%15	%15	8. CASNOS

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

7- مخطط الإنتاج التقديري:

الجدول رقم 25: جدول مخطط الإنتاج التقديري

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	المتوجات
1.851.000	1.814.700	1.779.100	1.744.200	1.710.000	الحبوب
207.800	203.800	199.800	195.800	192.000	العلف
127.700	125.100	122.700	120.400	118.000	منتجات فلاحية أخرى
2.186.500	2.143.600	2.101.600	2.060.400	2.020.000	المجموع

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

8- جدول اهتلاك الاستثمارات:

الجدول رقم 26: جدول اهتلاك الاستثمارات

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	معدل الاهتلاك	المبلغ ب دج	البيان
4.000	4.000	4.000	4.000	4.000	%20	20.000	1. مصاريف إعدادية
-	-	-	-	-	-	-	2. البناء
-	-	-	-	-	-	-	3. تجهيزات الإنتاج
-	-	-	-	-	-	-	4. تجهيزات المكتب
384.615	384.615	384.615	384.615	384.615	%20	1.923.077	5. معدات النقل
388.615	388.615	388.615	388.615	388.615		1.943.077	مجموع أعباء الاستثمارات

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية

سنتطرق إلى إعداد الميزانيات المالية المفصلة ثم المختصرة للسنوات (01، 02، 03، 04، 05)، و ذلك حسب طريقة التحليل المالي المستعملة في الوثيقة التقنو اقتصادية، و من طرف البنك.

الفرع الأول: إعداد الميزانيات المالية المفصلة

الجدول رقم 27: الميزانيات المالية المفصلة

المصدر: من إعداد الطلبة

جانب الأصول (الاستخدامات):

السنة 05	السنة 04	السنة 03	السنة 02	السنة 01	البيان
3.500.000	3.884.615	4.269.231	4.653.847	5.038.462	1/ الأصول الثابتة
3.500.000	3.500.000	3.500.000	3.500.000	3.500.000	أراضي
0	384.615	769.231	1.153.847	1.538.462	معدات و أجهزة
2.925.571	2.423.278	1.949.950	1.541.378	1.083.743	2/ الأصول المتداولة
0	0	0	0	0	1- قيم الاستغلال
0	0	0	0	0	2- قيم محققة
2.925.571	2.423.278	1.949.950	1.541.378	1.083.743	3- قيم جاهزة
2.925.571	2.423.278	1.949.950	1.541.378	1.083.743	نقدية تحت الطلب
- 735.976	- 686.993	- 629.602	- 663.482	- 622.205	3/ بدون قيمة
0	4.000	8.000	12.000	16.000	مصاريف إعدادية
- 735.976	- 690.993	- 637.602	- 675.482	- 638.205	نتيجة الدورة السابقة
5.689.595	5.620.900	5.589.579	5.531.743	5.500.000	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة

جانب الخصوم (الموارد):

السنة 05	السنة 04	السنة 03	السنة 02	السنة 01	البيان
5.689.595	5.620.900	5.589.579	5.531.743	5.500.000	1/ الأموال الدائمة
5.689.595	5.145.900	4.639.579	4.106.743	3.600.000	1- الأموال الخاصة
3.600.000	3.600.000	3.600.000	3.600.000	3.600.000	رأس مال جماعي
2.089.595	1.545.900	1.039.579	506.743	0	نتائج غير موزعة
0	475.000	950.000	1.425.000	1.900.000	2- ديون ط و م الأجل
0	475.000	950.000	1.425.000	1.900.000	قروض بنكية
0	0	0	0	0	2/ ديون قصيرة الأجل
5.689.595	5.620.900	5.589.579	5.531.743	5.500.000	المجموع

الفرع الثاني: إعداد الميزانيات المالية المختصرة

الجدول رقم 28: الميزانيات المالية المختصرة

جانب الأصول (الاستخدامات):

البيان	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
أصول ثابتة	5.038.462	4.653.847	4.269.231	3.884.615	3.500.000
أصول متداولة	1.083.743	1.541.378	1.949.950	2.423.278	2.925.571
قيم الاستغلال	0	0	0	0	0
قيم محققة	0	0	0	0	0
خزينة الأصول	1.083.743	1.541.378	1.949.950	2.423.278	2.925.571
بدون قيمة	- 622.205	- 663.482	- 629.602	- 686.993	- 735.976
المجموع	5.500.000	5.531.743	5.589.579	5.620.900	5.689.595

جانب الخصوم (الموارد):

البيان	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الأموال الدائمة	5.500.000	5.531.743	5.589.579	5.620.900	5.689.595
الأموال الخاصة	3.600.000	4.106.743	4.639.579	5.145.900	5.689.595
ديون ط و م أ	1.900.000	1.425.000	950.000	475.000	0
دق أ	0	0	0	0	0
المجموع	5.500.000	5.531.743	5.589.579	5.620.900	5.689.595

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: التحليل المالي للميزانيات المالية و حسابات النتائج

سنتطرق إلى تحليل الميزانيات المالية للسنوات (السنة 01، السنة 02، السنة 03، السنة 04، السنة 05)، و ذلك من خلال دراسة رؤوس الأموال العاملة والنسب المالية، كما تشتمل دراستنا تحليل حسابات النتائج للسنوات المذكورة سابقا.

الفرع الأول: التحليل المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة

1 - دراسة رؤوس الأموال العاملة:

1-1- رأس المال العامل الدائم FR (الصافي) :

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة + بدون قيمة - ديون قصيرة الأجل

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
FR من أعلى الميزانية	461.538	877.896	1.320.349	1.736.285	2.189.595
FR من أسفل الميزانية	461.538	877.896	1.320.349	1.736.285	2.189.595

التعليق :

يلعب رأس المال العامل الدائم الدور الأساسي في المؤسسة ، و هو أهم مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ، و الملاحظ أنه في كل سنوات عمر الاستثمار كان رأس المال العامل الدائم موجبا و في تزايد مستمر ، مما يدل على أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ، و الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل .

1-2- رأس مال العامل الإجمالي :

رأس المال العامل الإجمالي = الأموال الخاصة + مجموع الديون - أصول ثابتة

= الأصول المتداولة + بدون قيمة

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ر م ع الإجمالي	461.538	877.896	1.320.349	1.736.285	2.189.595

التعليق :

رأس المال العامل الإجمالي هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة ، و هي مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموع الأصول المتداولة ، و في هذه الحالة نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي هو نفسه رأس المال العامل الدائم خلال كل سنوات عمر الاستثمار .

بحيث أن: رأس مال العامل الإجمالي = رأس مال العامل الخاص + رأس مال العامل الأجنبي

و: رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ر م ع الخاص	- 1.438.462	- 547.104	370.348	1.261.285	2.189.595

التعليق :

و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ، و نلاحظ أن رؤوس الأموال العاملة الخاصة سالبة في السنتين الأولى و الثانية ، و هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق الديون الطويلة الأجل ، و هذا قد يشكل خطورة على المدى الطويل بالنسبة للمؤسسة ، أما بالنسبة للثلاث سنوات الموالية نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص أصبح موجب و في تزايد مستمر و هذا يدل على قدرة المؤسسة على تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة .

و رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي) = مجموع الديون = د ق أ + د م و ط الأجل

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ر م ع الأجنبي	1.900.000	1.425.000	950.000	475.000	0

التعليق :

رأس المال العامل الأجنبي هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، و نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تناقص مستمر إلى غاية الصفر في السنة الأخيرة، و هذا يدل على تخلي المؤسسة عن الديون الخارجية و قدرتها على التسديد و مدى التزامها بالوفاء بوعودها و التزاماتها اتجاه الغير ، و نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي تمثل قيمة القرض البنكي خلال كل سنة .

2 - دراسة احتياج رأس مال العامل BFR و التعليق عليها :

$BFR = \text{القيم الغير جاهزة} + \text{قيم الاستغلال} - \text{د ق الأجل} + \text{سلفات مصرفية}$

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
BFR	0	0	0	0	0

التعليق :

احتياج رأس مال العامل هو مدى حاجة المؤسسة إلى أموال خارج الدورة الاستغلالية ، و نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل معدوم خلال كل سنوات عمر الاستثمار ، و هذا يدل على تساوي مجموع كل من القيم الغير جاهزة و قيم الاستغلال و السلفات المصرفية (السلفات المصرفية هي قروض قصيرة الأجل تقترضها المؤسسة غالبا في آخر الدورة للتسوية) مع الديون القصيرة الأجل .

3 - الخزينة الصافية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم - احتياج رأس المال العامل = BFR - FR

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الخزينة الصافية	461.538	877.896	1.320.349	1.736.285	2.189.595

التعليق :

الخزينة الصافية هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الدورة الاستغلالية، و هي تتمثل في الفرق بين رأس المال العامل الدائم و احتياج رأس المال العامل الدائم ، و نلاحظ في هذا المشروع أنها هي نفسها رأس المال العامل الدائم و ذلك لانعدام احتياج رأس المال العامل الدائم.

* الوضعية الصافية : الوضعية الصافية = الأموال الخاصة + الاحتياطات + نتائج قيد التخصيص

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الوضعية الصافية	3.600.000	4.106.743	4.639.579	5.145.900	5.689.595

التعليق :

الوضعية الصافية هي الفرق بين ما تملك المؤسسة أي أموالها و مستحقات الغير عليها، و نلاحظ أن الوضعية الصافية للمؤسسة موجبة و متزايدة باستمرار خلال مدة عمر الاستثمار، و هذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.

الفرع الثاني: التحليل المالي باستخدام المؤشرات (النسب) المالية

1 - نسب التوازن الهيكلي :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة \ الأصول الثابتة؛ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة \ الأصول الثابتة

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
نسبة التمويل الدائم	1,09	1,19	1,31	1,45	1,62
نسبة التمويل الذاتي	0,71	0,88	1,09	1,32	1,62

التعليق :

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد خلال كل سنوات عمر الاستثمار، و هذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة عن طريق الأموال الدائمة. أما بالنسبة لنسبة التمويل الذاتي في السنتين الأولى و الثانية أقل من الواحد و أكبر من 0,5، و هذا يعني أن الموارد الداخلية تستطيع تمويل نصف أصول المؤسسة دون اللجوء إلى الاقتراض. أما بالنسبة للثلاث سنوات الموالية نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد، و هذا يدل على أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة.

2 - نسب الملاءة :

نسبة الاستقلالية المالية 1 = الأموال الخاصة \ مجموع الديون

" " " 2 = الأموال الخاصة \ مجموع الخصوم

معدل الملاءة العامة = مجموع الأصول \ مجموع الديون

تغطية مصاريف مالية = (أرباح قبل الضرائب + مصاريف مالية) \ مصاريف مالية

خدمة الديون = (نتيجة صافية + ح/68) \ مجموع الديون

نسبة قابلية السداد (قدرة التسديد) = مجموع الديون \ مجموع الأصول

نسبة المديونية = مجموع الديون \ الأموال الخاصة

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ن إ م 1	1,89	2,88	4,88	10,83	-
ن إ م 2	0,65	0,74	0,83	0,92	1
م م ع	2,89	3,88	5,88	11,83	-
ت م م	6,60	7,54	9,52	15,92	42,32
خدمة الديون	0,47	0,64	0,94	1,95	-
ن ق س	0,35	0,26	0,17	0,08	0
ن المديونية	0,53	0,35	0,20	0,09	0

التعليق :

نلاحظ أن للمؤسسة استقلالية مالية، ففي النسبة الأولى نلاحظ أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يدل على أن للمؤسسة القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض. أما بالنسبة للنسبة الثانية فنلاحظ أنها أكبر من 0,5 و هي تعطي نفس المعنى مع النسبة الأولى. أما بالنسبة لمعدل الملاءة العامة فنلاحظ أن هذه النسبة أكبر من 2 خلال كل سنوات عمر الاستثمار، و هذا يدل على قدرة المؤسسة على اكتساب ديون جديدة و بالتالي القدرة على تسديدها. أما بالنسبة لنسبة تغطية المصاريف المالية فنلاحظ أنها مرتفعة جدا و هذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية مصاريفها المالية. أما بالنسبة لكل من خدمة الديون و نسبة قابلية السداد و نسبة المديونية نلاحظ أن للمؤسسة القدرة على تسديد ديونها، و هذا يدل على ضمان استرجاع ديون الغير.

3 - نسب السيولة :

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة \ ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الآجلة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) \ ديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة \ ديون قصيرة الأجل

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ن س ع	-	-	-	-	-
ن س آ	-	-	-	-	-

-	-	-	-	-	ن س ف
---	---	---	---	---	-------

التعليق : عدم قدرة حساب نسبة سيولة عامة و آجلة و فورية و هذا راجع إلى انعدام الديون القصيرة الأجل.

4 - نسب المردودية :

نسبة المردودية المالية = (النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة) $100 \times$

نسبة المردودية الاقتصادية = (النتيجة الصافية \ رقم الأعمال) $100 \times$

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ن م م	% 14,08	% 12,97	% 10,91	% 10,57	% 10,11
ن م إ	% 25,09	% 25,86	% 24,09	% 25,36	% 26,31

التعليق :

نلاحظ أن للمؤسسة مردودية مالية تتراوح ما بين 10% و 15%، و هي في تناقص خلال سنوات مدة الاستثمار. أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية للمؤسسة فهي تتراوح ما بين 24% و 27% ، و هي متذبذبة من سنة لأخرى.

5 - نسب التسيير :

معدل سرعة دوران المخزون = رقم الأعمال \ المخزون

دوران الاستثمار = رقم الأعمال \ مجموع الأصول

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
م س د م	-	-	-	-	-
دوران الاستثمار	0,37	0,37	0,38	0,38	0,38

التعليق : نلاحظ أن دوران استثمار المؤسسة في حدود 0.37 و 0.38 و في هذه الحالة هو جد طبيعي.

6 - المؤشرات الهيكلية :

تطور رأس مال عامل بالنسبة للنشاط = (FR \ رقم أعمال خارج الرسم) $360 \times$ يوم

تطور BFR بالنسبة للنشاط = (BFR \ رقم أعمال خارج الرسم) $360 \times$ يوم

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
ت ر م ع	82,25 يوم	153,39 يوم	226,17 يوم	291,59 يوم	360,51 يوم
ت إ ر م ع	0	0	0	0	0

التعليق :

نلاحظ أن رأس المال العامل يغطي رقم الأعمال خارج الرسم مدة 82.25 يوم خلال السنة 01 ، و هو في تزايد مستمر خلال السنوات الموالية إلى غاية تغطيته لمدة سنة كاملة خلال السنة 05 ، و منه نستنتج تطور رأس المال العامل بالنسبة للنشاط باستمرار. أما بالنسبة لتطور احتياج رأس المال العامل بالنسبة للنشاط فهو معدوم ، وذلك لانعدام احتياج رأس المال العامل خلال كل سنوات عمر الاستثمار .

7 - بعض النسب المتعلقة بحساب النتائج :

الفائض الخام للاستغلال EBE = القيمة المضافة - ح/63 - ح/64

الفائض النقدي الصافي Cash flow net = نتيجة صافية + ح/68

الفائض النقدي Cash flow = نتيجة الاستغلال + ح/68

الأصول الصافية Actif net = ح/1 الأموال الخاصة + الربح الصافي

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
EBE	1.163.060	1.189.912	1.123.797	1.148.956	1.165.710
Cash flow net	891.358	310.990	273.291	342.029	337.501
Cash flow	1.022.820	453.635	404.572	489.327	498.294
Actif net	4.106.743	4.639.579	5.145.900	5.689.595	6.446.778

التعليق :

نلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة موجب خلال كل السنوات الاستثمار، و هذا راجع إلى تغطية القيمة المضافة للمصاريف المالية و مصاريف العاملين، و منه للمؤسسة فائض خام للاستغلال. نلاحظ أن الفائض النقدي الصافي موجب خلال كل سنوات مدة الاستثمار، و هذا راجع إلى نتيجة الربح الصافية التي تحققها المؤسسة كل سنة، و منه للمؤسسة فائض نقدي صافي، و هذا يدل على الوضعية النقدية الجيدة للمؤسسة.

نلاحظ أن الأصول الصافية للمؤسسة موجبة، و هذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة من الناحية المالية.

- بالإضافة إلى بعض النسب الأخرى ك :

معدل القيمة المضافة = (القيمة المضافة \ رقم الأعمال) X 100

معدل الفائض الخام للاستغلال = (EBE \ رقم الأعمال) X 100

(مصاريف المستخدمين \ القيمة المضافة) X 100

(Cash flow net \ القيمة المضافة) X 100

(Cash flow \ القيمة المضافة) X 100

السنوات	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
---------	----------	----------	----------	----------	----------

68,30%	68,39%	68,45%	68,47%	68,47%	م ق م
53,31%	53,60%	53,47%	57,75%	57,58%	م ف خ إ
18,55%	18,26%	18,22%	11,99%	12,23%	م م \ ق م
22,60%	23,34%	19,00%	22,04%	64,45%	م \ C f n
33,37%	33,38%	28,12%	32,16%	73,95%	م \ C f

- نسب التسيير المستعملة في الدراسة التقنو اقتصادية:

مواد مستهلكة \ قيمة الإنتاج (رقم الأعمال) ، مصاريف العاملين \ القيمة المضافة ،

مصاريف العاملين \ رقم الأعمال ، مصاريف مالية \ رقم الأعمال

السنة 05	السنة 04	السنة 03	السنة 02	السنة 01	السنوات
0,19	0,19	0,19	0,19	0,19	م م \ ق إ
0,19	0,18	0,18	0,12	0,12	م ع \ ق م
0,13	0,12	0,12	0,08	0,08	م ع \ رأ
0,0081	0,0216	0,0356	0,0501	0,0564	م م \ رأ

المطلب الثالث: قرار البنك فيما يخص التمويل، و المشاكل التي قد تواجهه أثناء التمويل

الفرع الأول: قرار البنك فيما يخص تمويل القرض الاستثماري

إن هذا المشروع يندرج ضمن سياسة تشجيع الاستثمارات الخاصة و الوطنية في إطار دعم و تطوير القطاع الفلاحي المنتهج من طرف الدولة من خلال بنك الفلاحة و التنمية الريفية، إضافة إلى التكامل الاقتصادي و خلق مناصب عمل و توزيع المداخيل، و بعد الدراسة التحليلية و المالية و الهيكلية التي قام بها البنك و التي أظهرت نتائج ايجابية التالية: تغطية الأصول المتداولة للديون القصيرة الأجل الدالة على السيولة المالية المتوفرة لدى المؤسسة؛ الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة من خلال رأس المال العامل الموجب و معدل التمويل الدائم؛ تغطية الأموال الخاصة للديون المتوسطة و الطويلة الأجل المعبرة عن تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية؛ تزايد رقم الأعمال من سنة لأخرى بنسبة 2٪ مما يقلص من خطر عدم التسديد، كما أن الضمانات المقدمة و المتمثلة في رهن الأراضي و المباني، الرهن الحيازي للمعدات و الأدوات و التأمين المتعدد المخاطر جد كافية، و هذا يجعل العميل مؤهل ليكون: موثوق به، أمين، قادر على التسديد، له سمعة حسنة. إضافة إلى أن هذه العملية الاقتصادية تركز على تحسين الإنتاج و منه إمكانية تحسين القطاع الفلاحي و هي فعلا تستحق أن تأخذ بعين الاعتبار و تشجع قدر الإمكان.

بمذه النتائج كان قرار بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت بالموافقة على طلب القرض الذي يكون على المدى المتوسط أي 5 سنوات و الذي يقدر ب 1.900.000 دج بمعدل فائدة مطبق 6٪، و الذي قسم إلى 20 دفعة مستحقة الدفع ابتداء من تاريخ n/03/31 إلى غاية n+4/12/31 بحيث أن تسديد الدفعات يتم ابتداء من تاريخ n+1/03/31، حيث أن المبلغ المسترد يقدر ب 2.316.813 دج و منه قيمة الفائدة التي يأخذها البنك هي 356.250 دج بالإضافة إلى قيمة الرسم التي تقدر ب 60.563 دج، و منه مجموع عوائد البنك هي 416.813 دج. كما أنه هو نفس القرار المتخذ من طرف المجموعة الجهوية للاستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تيارت، و المديرية العامة بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: المشاكل التي قد تواجه البنك أثناء التمويل و منح القرض الاستثماري

يمكن حصر تلك المشاكل فيما يلي: مشكل عدم وفاء الزبون لالتزاماته (خطر عدم التسديد)؛ مشكل عدم استقرار ملاك الأراضي؛ مشكل العقار أي أن معظم العقود المسلمة للبنك لا تحمل توقيع الموثق فإثبات الملكية ليس سهلا بالنسبة لقطاع عرف كثير من التغيرات و العمليات الهيكلية؛ بالإضافة إلى بعض المخاطر، كخطر معدل الصرف، خطر عدم السيولة، خطر معدل الفائدة، خطر التعبئة، خطر عدم الصلابة، خطر التجميد. لذلك على البنك أن يقيم مختلف الأخطار من خلال صلابة الزبون و وضعية نشاطه و ثقة عملاءه به و وضعيته الجبائية، و ضف إلى ذلك النظر إلى نوعية و مطابقة منتجاته للمواصفات العالمية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل الذي يتضمن الدراسة التطبيقية لموضوع دراستنا هذا، نستنتج الطريقة النظرية و الخطوات التي يتبناها بنك الفلاحة و التنمية الريفية عند تقديمه القروض الاستثمارية لتمويل المشاريع الفلاحية التنموية و ذلك من خلال الدراسة القانونية و السوقية و التقنية و المالية للمشروع، بحيث أن الدراسة القانونية تتمثل في جمع كل المعطيات العامة عن المشروع و صاحب المشروع، أما السوقية تتعلق بكل المعطيات المتعلقة بالمحيط و السوق. أما بالنسبة للدراسة التقنية للمشروع فتتمثل في كل ما يتعلق بالاستثمار و التمويل و القرض، أما بالنسبة للدراسة المالية فتتعلق بكل القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية. و في الأخير قرار البنك و رأيه في هذا المشروع، و المشاكل و الصعوبات التي تواجه البنك عند تقديمه القروض.

الخاتمة العامة

إن قروض الاستثمار تخضع لمقاييس معينة، و هذه المقاييس علمية من جهة، و تخضع لقواعد القانون و النظام المعمول به في البلاد من جهة أخرى، و لذلك فان سياسة منح القروض و خاصة الاستثمارية منها غالبا ما تكون خارجة عن إرادة كل من البنك و المقترض، بحيث يخضعان لقواعد معينة تسير السياسة الاقتصادية للبلاد، أما الوسائل التقنية و الإمكانيات التي يتمتع بها البنك فهي تختلف باختلاف البنوك، فمنها من تحسن استعمال الطرق العلمية الدقيقة في استخدام الفائض من الأموال التي بحوزتها دون أن تعرض رأسمالها للخطر، و بالتالي تجنبها من خطر الإفلاس، و هناك من لا تحسن استخدام هذه الوسائل التقنية و العلمية و يكون مصيرها الفشل و الإفلاس.

بحيث أن التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل و الطرق العلمية الدقيقة المساعدة على تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات الطالبة للقروض، خاصة الطالبة للقروض الاستثمارية، إلا أن تشخيص الوضعية المالية وحده لا يكفي من أجل اتخاذ قرار منح القرض الاستثماري، بل يجب أيضا تقييم مدى ربحية و نجاعة جدوى المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى ذلك يجب على البنك اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية من أجل ضمان استرجاع القرض بفوائده، و ذلك من خلال محاولة حصوله على أكبر قدر ممكن من الضمانات مقابل تقديم القرض.

إن هذه الوسائل و الإمكانيات التقنية تبدأ من تكوين إطارات مختصة لاستخدام وسائل الإعلام الآلي و مختصة في مجال التحليل و التقييم الماليين إلى البحث عن طرق جديدة للتسيير، و كل هذا يدخل في الإستراتيجية التي ينتهجها كل بنك في عملية منح القروض، إضافة إلى الإجراءات التي يتبعها البنك في منح القروض و خاصة القروض الاستثمارية.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- الجمارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية **(IAS/IFRAS) 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- الزعبي هيثم مُجدد، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2000.
- الحناوي مُجدد صالح، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998.
- الحناوي مُجدد صالح و مصطفى نihal فريد، الإدارة المالية "التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- السيد أحمد لطفي أمين، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الإسكندرية، مصر، 2008.
- القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- الشميخي حمزة و الجزائروي إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، 1998.
- الشمري أحمد نبيل، مبادئ في العلوم المصرفية دراسة تطبيقية و عملية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1981.
- بن حبيب عبد الرزاق، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- بن ساسي إلياس و قريشي يوسف، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- جمعة السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
- دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1988.

- دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 2000.
- هندريكسن ألدونس، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- حنفي علي، المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- حسن السيسي صلاح الدين، الإدارة العلمية للمصارف التجارية و فلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الآداب للطباعة و النشر، بيروت، 1997.
- حسن السيسي صلاح الدين، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
- كامل حسن مُجد، التحليل المالي، دار النشر، 1986.
- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- ناجي الحيايي وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000.
- صخري عمر، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- شنوف شعيب، الأساليب الحديثة للتحليل المالي و إعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2008.
- شريفات خلدون إبراهيم، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- تايه النعيمي عدنان و التميمي أرشد فؤاد، التحليل و التخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، 2008.
- توفيق جميل أحمد، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2001.

2- الرسائل الجامعية:

- حوري زينب، **تقييم الأداء في منشأة صناعية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، مارس 1989.
- مبروكي إبراهيم و رامول مُجّد، **الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران، 2008.
- معروف مُجّد و بولال عبد القادر، **التمويل البنكي للاستثمارات**، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 1999.
- سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.
- عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
- قادري عبد القادر، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المدية، 2009.

3- المقالات و الدوريات:

- أوسير منور و مجبر مُجّد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية "جدول حسابات النتائج"**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي.
- بن بلغيث مداني و دشاش عبد القادر، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**، الملتقى الدولي حول التحدي النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للمراجعة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.
- منشورات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية**، عمان، الأردن، 1999.
- عريف عبد الرزاق و يحياوي مفيدة، **أثر IAS/IFRS على التحليل المالي**، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18/01/2010، المركز الجامعي الوادي.

4- التقارير و المراسيم:

- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد رقم 19، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Ouvrages :
- 2- Thèses et mémoires :
- 3- Articles et périodiques :
 - 20 éme anniversaires de la banque BADR, 2002.
 - BADR INFOS, Revue Bimestrielle D'information Numero Double 36/37 Décembre 2003.
 - BADR INFOS, Revue Bimestrielle D'information N ° 38, 2004.
 - BANKERS ALMANAH, Edition 2002.
 - Comptes Sociaux de L'exercice 2001 - BADR Bank.
 - INVESTIR MAGAZINE, N° 12, Bimestrielle De L'économie Et Des Finances, Octobre–Novembre 2004.
- 4- Lois et rapports :

ثالثا: المواقع الإلكترونية: